



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت إشراف الدكتور:
د. احميمة خالد

من إعداد الطلبة:
- رمضاني محمد السعيد
- زكور فرحات حمزة
- علاء الدين جاب الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عقبة خضير	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
احميمة خالد	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
هويدي عبد الجليل	أستاذ مساعد - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸ هـ

قال تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

(التوبة 105)

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر لله أولا وأخيرا، ونحمد الله حمدا كثيرا وجليلا على توفيقه لإتمام هذا العمل وعلى كل النعم التي أنعم بها علينا، ونصلي ونسلم على الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان للأستاذ الفاضل: "د. أحميمة خالد" الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا العمل والذي ساعدنا بتوجيهاته ونصائحه، والتي نرى فيها صورة مجسمة للخير والفضل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة والذين لم ييخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد. ونرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ولله الحمد والمنة، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

الطالبة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين راجين من الله عز وجل أن يطيل في أعمارهم ويغفر لهم

ويرحمهم ويرزقهم العافية

إلى أفراد عائلة وإلى كل الأهل والأحبة وجميع الأصدقاء، إلى الأستاذة الأكارم في

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل الزملاء والزميلات، وإلى كل من علمنا حرفا في هذه الحياة

إلى كل من نعرفهم ويعرفوننا في هذه الحياة ولم تسع أقلامنا لذكرهم.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا"

الطلبة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري رصيد ميزان مدفوعات الجزائري، وهذا في ظل التدهور المستمر للدولار وسياسة تخفيض العملة التي اتبعتها الجزائر في الآونة الأخيرة مع، الأخذ بعين الاعتبار خاصية قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز بكون صادراته تعتمد على المحروقات والمقومة بالدولار الأمريكي وحوالي ثلثي وارداته مصدرها الاتحاد الأوربي والمسعرة بالأورو إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة التخفيض المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، ميزان المدفوعات.

Summary

This study aims to know the repercussions of fluctuations in the exchange rate of the Algerian dinar and the balance of payments of the Algerian, and this in light of the continuous deterioration of the dollar and the policy of devaluation adopted by Algeria in the recent times, taking into account the feature of the Algerian trade sector, which is characterized by the fact that its exports depend on hydrocarbons, which are denominated in US dollars. About two-thirds of its imports come from the European Union, and are priced in euros, at a cost to currency differences. This study concluded that the policy of reduction followed in Algeria was not effective in correcting the imbalance in the balance of payments, and this is due to the nature of the national economy, which is based on hydrocarbons.

Keywords: exchange rate, exports, imports, balance of payments.

IV	شكر وعرفان
V	إهداء
VI	الملخص
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الاشكال
ب	مقدمة

الفصل الأول: _ الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
3	المطلب الأول: عموميات حول السعر وسوق الصرف
6	المطلب الثاني: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها
11	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف والنظام النقد العالمي
16	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وآليات وسياسات التصحيح الاختلال فيه
16	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
19	المطلب الثاني: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات
23	المطلب الثالث: سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
24	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تحليل تطورات نظام سعر الصرف في الجزائر

خلال الفترة (1962-2019)

26	تمهيد
27	المبحث الأول: خطوات انتقال الدينار الجزائري من نظام التثبيت إلى النظام التعويم
27	المطلب الأول: تطور نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري خلال فترة 1962-1993

المطلب الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري من 1994- وإلى يومنا هذا	29
المطلب الثالث : تطور الرقابة على الصرف في الجزائر	31
المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات في ظل تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري.....	38
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري	38
المطلب الثاني : تطور الميزان الرأسمال في ظل تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري..	39
المطلب الثالث : انعكاسات تدهور ميزان المدفوعات على حجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر	40
خلاصة الفصل.....	42
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري تمهيد.....	44
المبحث الاول: تطورات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر.....	45
المطلب الاول: تطور أسعار الصرف مقابل الدولار	45
المطلب الثاني: تطورات الصادرات والواردات الجزائرية 2012- 2019.....	46
المطلب الثالث: تطورات رصيد الميزان التجاري في الجزائر 2012- 2020	57
المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر	58
المطلب الاول: أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية.....	58
المطلب الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية.....	60
المطلب الثالث: أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.....	62
خلاصة الفصل.....	64
الخاتمة.....	66
الكتب.....	70

فهرس الجداول

ر. الصفحة	عنوان الجدول	ر. الجدول
43	يمثل تطور الميزان التجاري في تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري	الجدول رقم (01-02)
44	يمثل تطور الميزان الرأسمال في ظل تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري	الجدول رقم (02-02)
50	تطور أسعار الصرف مقابل الدولار خلال الفترة 2012-2019	الجدول رقم (01-03)
51	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019	الجدول رقم (02-03)
54	التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	الجدول رقم (03-03)
58	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019	الجدول رقم (04-03)
59	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة 2012-2019	الجدول رقم (05-03)
62	يمثل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012-2019	الجدول رقم (06-03)
63	تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2012-2019	الجدول رقم (07-03)
65	تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2012-2019)	الجدول رقم (08-03)
68	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائرية خلال الفترة (2012-2019)	الجدول رقم (09-03)

فهرس الاشكال

ر. الصفحة	عنوان الشكل	ر. الشكل
50	تطور أسعار الصرف مقابل الدولار خلال الفترة 2012 - 2019	الشكل رقم (03 - 01)
52	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012 - 2019	الشكل رقم (03 - 02)
55	التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2012 - 2019	الشكل رقم (03 - 03)
58	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012 - 2019	الشكل رقم (03 - 04)
60	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة 2012 - 2019	الشكل رقم (03 - 05)
62	يمثل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012 - 2019	الشكل رقم (03 - 06)
64	تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2012 - 2019	الشكل رقم (03 - 07)
66	تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2012 - 2019)	الشكل رقم (03 - 08)
68	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائرية خلال الفترة (2012 - 2019)	الشكل رقم (03 - 09)

مقدمة

يعد سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة التي تعبر عن قوة وجوده الأداء الاقتصادي للدول، ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم، سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، لذلك تسعى معظم الدول لوضع سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها؛ لان استقراره يعتبر مؤشرا مهما لمدى تطور وتقدم واستقرار اقتصاد الدولة، وأيضا لتفادي تلك الدول التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاطم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير، مما يجعلها أكثر تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيه، ويؤكد بعض علماء الاقتصاد بأن تقلبات سعر الصرف في التجارة قد يؤثر بالسلب أو الإيجاب معتمدا على السلوك السيكولوجي (الذي تعتبر درجة المخاطر دالة فيه) للمصدرين والمستوردين.

كما يمكننا تعريف تقلبات سعر الصرف بأنها تلك المخاطر التي تصاحب التحركات غير المتوقعة في سعر الصرف؛ ولذا يعتبر التقلب في أسعار الصرف هو مصدر للمخاطر التي تكون لها تأثيرات ضمنية مؤكدة على حجم التجارة الدولية، ومنها على ميزان المدفوعات.

ويرجع مصدر القدر الوافي من الاهتمام بهذا الموضوع إلى كون تقلبات الصرف غير المتحكم بها لتضمن قدرا كبيرا من المخاطر على مجمل معاملات المصدرين والموردين في الأسواق المحلية والخارجية وبالتالي على مجمل العمليات ذات الطابع الدولي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكرس مستويات الاختلال الحادثة في موازين مدفوعات الدول الصناعية والنامية على حد سواء وهو الشيء الذي دفع بهذه الدول إعادة النظر في سعر الصرف باعتباره آلية فعالة لإعادة التوازن الخارجي وجعلها تحل محل الوسائل التقليدية كفرض القيود الكمية على الواردات وإتباع سياسات تخفيف الصادرات المحلية.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بقدر من الإسهاب والتمحيص يعد أمرا حتميا نظرا للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف

يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الاقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة العاكسة للأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية ومركز هذا السعر القوي يعد دلالة على درجة متانة القاعدة الاقتصادية للدولة إضافة إلى نجاعة السياسات المالية والنقدية فيها، ناهيك عن القدرة في الاستجابة للصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد.

من خلال ما سبق ولتسهيل دراسة الموضوع قمنا بطرح الاشكالية التي نسعى لإيجاد حل لها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في:

" ماهي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات؟".

وللإلمام بجوانب الدراسة وتدعيم الجوانب النظرية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أنظمة الصرف؟ وما هي محدداته؟
- ما هو ميزان المدفوعات؟ وماهي مكوناته؟
- ماهي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)؟.

فرضيات الدراسة

- تمثلت أنظمة سعر الصرف في نظام سعر الصرف الثابت، نظام الصرف العائم أو الحر، نظام سعر الصرف المدار العائم. ويحدد بمحددات معينة كربطه بالذهب وسلة العملات الاجنبية وغيرها من المحددات.
- ميزان المدفوعات هو ورقة إحصائية يسجل فيها كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، وهو يتألف من جانبين جانب دائن وآخر مدين، فالجانب الدائن تتدرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي، والجانب المدين تتدرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها مدفوعات إلى العالم الخارجي .

- يآثر تقلب سعر الصرف على ميزان المدفوعات فهي تربطه معه علاقة طردية، ويتأثر به إما بالفائض أو العجز، وذلك ما ينجر عنه تذبذب في قيمة العملة المحلية.

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف وتطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر ناهيك عن إبراز أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري وأبرز سياسات الصرف في الجزائر بدءاً من الرقابة على الصرف إلى تخفيض قيمة العملة وانتهاء بانتهاج نظام الصرف العالم المدار إضافة إلى عرض التطور التاريخي لأرصدة ميزان المدفوعات بالتعرض للميزان التجاري والحساب المالي خال الفترة (2012 - 2019).

مبررات اختيار الموضوع

• الأسباب الذاتية:

- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة وميولي للتعرف على الموضوع وفهمه.

• الأسباب الموضوعية:

الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في الدراسة في المعطيات المالية من الاقتصاد الجزائري.
- الحدود الموضوعية: تمثلت الحدود الموضوعية في دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.
- الحدود الزمنية: جاءت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة بين 2012 وسنة 2019.

منهج الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على الدراسات والوثائق والإحصائيات والبيانات المختلفة بهدف الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع إضافة إلى إسقاطها على حالة الجزائر كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي لدراسة أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات حت الفترة 2012-2019.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية.
- محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري .
- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.

الدراسات السابقة

إن الدراسات التي تناولت سياسة سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

دراسة: دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري ، مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني ، وتوصلت في النهاية أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وأوصت في الأخير بالقيام بتعديلات حقيقة في الهيكل الاقتصاد.

دراسة: عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف في الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير مالية دولية، دفعة 2011-2012، وهدت توصلت هذه الدراسة إلى أنه سعر صرف الأورو والدولار له علاقة طردية مع رصيد الميزان تجاري الجزائر.

صعوبات الدراسة

ككل دراسة يتم انجازها فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات كان أهمها تحديد المؤشرات الخاصة بالدراسة وكذا جمعها من المواقع الالكترونية والتقارير والنشرية التي يقوم البنك المركزي الجزائري بنشرها في جهات متنوعة.

تقسيمات الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف العناصر المتعلقة بموضوعنا قمنا بتقسيم المذكرة الى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة.

المقدمة: تناولنا فيها أهمية الموضوع مع طرح إشكاليته والفرضيات المحتملة مع تعريج لأهم المكونات المنهجية الخاصة بالدراسة.

وقد خص الفصل الأول لدراسة سعر الصرف وتم خلاله التطرق إلى مختلف الجوانب الأدبية المتعلقة به من تعريف وسياسات وأنواع وأنظمة السعر المختلفة وغيرها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات الجزائري وتم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب التي تتعلق به كالتعريف والخصائص والحالات وغيرها.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الاثر الذي يخلف سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى مؤشرات مختلفة كالصادرات والواردات والميزان التجاري وغيرها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد

يعد سعر الصرف من أهم الاسعار في الاقتصاد وهو يؤثر على بقية الأسعار فيه وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية تبعاً لذلك، كما أنه يتميز بالتغير المستمر باختلاف أنظمتها من الثابتة القابلة للتعديل إلى المرنة كما نصت اتفاقية بروتن وودز إلى أن تغيرات أسعار الصرف من شأنه أن يؤدي إلى بروز تكاليف قد تتعدى الحدود الوطنية للبلد المعني، والتي تشكل عائقاً للسلطات في تحقيق ظروف اقتصادية مستقرة، إذ أن الاضطراب في إحدى العملات الارتكازية يمكن أن يدفع سعرها إلى تجاوز الحد، الأمر الذي يضع المبادلات التجارية بين الشركاء في مازق نتيجة للتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف، مما ينجر عنه مخاطر الصرف.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، ذلك لما يوفر من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات، كما تهدف الدراسة إلى مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها وأنظمة سعر الصرف ونظام النقد العالمي.

المطلب الأول: عموميات حول السعر وسوق الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر، إذ يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في الاقتصاد، لذلك يجب الاهتمام به والسعي للتحكم في تطوره، وإعطائه نوعاً من الاستقرار ليصبح قادر على المنافسة.

الفرع الأول: تعريف السعر

من وجهة النظر الاقتصادية، يمثل السعر Price كمية النقود (أو السلع أو الخدمات) التي يتوجب التضحية بها للحصول على الشيء المرغوب، بمعنى آخر، يمكن تعريف السعر بأنه كمية النقود (أو السلع والخدمات التي يتوجب تقديمها للحصول على السلع والخدمات المرغوبة بالمقابل). كمية النقود أو السلع والخدمات التي يتلقاها البائع كمية النقود أو السلع والخدمات التي يحصل عليها المشتري وفي هذا السياق، غالباً ما يستخدم مصطلح المقايضة Barter عند مبادلة السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى¹. فمثلاً قدمت Wilkinson Sword كمية من منتجاتها مقابل الترويج لشفرات الحلاقة الخاصة بها، وتعتبر المقايضة أقدم شكل من أشكال التبادل التي ظهرت عبر الزمن. في سياق متصل، ربط Monroe السعر بالتضحية Sacrifice التي يقوم بها المشتري للحصول على المنتج أو الخدمة وطرح

¹ حيان أحمد ديب، التسعير والتوزيع، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص 01.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

مفهوماً أوسع وأشمل للسعر. فمن وجهة نظر Monroe يعرف السعر وفق المفهوم الموسع على أنه: " كل ما يتم تقديمه أو التضحية به للحصول على منتج ما".¹

الفرع الثاني: تعريف سوق الصرف

أولاً: تعريفه

هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.

هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية.² يتمثل سوق الصرف الأجنبي في المكان الذي يتم من خلاله تحويل العملات، أي السوق الذي تباع فيه وتشتري منه مختلف العملات ، ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار، وسوق الصرف الأجنبي ليس سوقاً منظماً مثل أسواق البضائع أو الأوراق المالية ، حيث لا يوجد له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون ، وكذلك فهو ليس قاصر على بلد واحد ، ويمكن القول بأنه عملية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي.³

ثانياً: المتعاملون في سوق الصرف

يتكون سوق الصرف الأجنبي من عدة متعاملين يتمثلون أساساً في:

1- **البنك المركزي:** ويتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية

¹ حيان أحمد ديب، المرجع السابق، ص 02، 03.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 109.

³ السيد محمد أحمد السيرتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 245.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى ، لأنه يعتبر مسؤولاً عن سعر صرف العملة .

2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص .

3- السماسرة: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين ، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات¹.

الفرع الثالث: تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.²

هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.³ ويقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى ، حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.⁴

كما يتم تسعير العملات بطريقتين هما:

- التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية والتي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، هذه الطريقة قليلة الاستعمال وأهم الدول التي تستعملها هي بريطانيا في مركز لندن المالي.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 108-109.

² الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 10.

³ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص 44.

⁴ عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987، ص 31.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

- التسعير غير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، هذه الطريقة كثيرة الاستعمال حيث معظم دول العالم بما فيها الجزائر.¹

كما يلعب سعر الصرف دورا هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، حيث يعتبر المركز المحوري في السياسة النقدية ويستخدم كمؤشر على تنافسية وبالتالي على ميزان المدفوعات، كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على سعر صرف العملة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:²

- يؤثر التضخم في النشاط التجاري العالمي وبالتالي يؤثر في طلب وعرض تلك العملات؛
- التغير في معدلات الفائدة من الناحية النسبية يؤثر على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تمتلك تأثيرا في طلب العملات وعرضها، فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة حقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف؛

- التدخلات الحكومية عن طريق البنك المركزي كتعديل سعر العملة حيثما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها

خطر سعر الصرف هو الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات أو أسعار صرف العملات الأجنبية وعوائد المؤسسة كما يمكن تعريفه على أنه خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير) ويعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات أجنبية مقابل العملة الوطنية.

¹أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص 292.

²لحلو موسى البخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، "دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، المجلد 01، 2010، ص 536.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

الفرع الأول: مخاطر سعر الصرف

يمكن تلخيص مخاطر سعر الصرف فيما يلي¹:

1- **خطر السيولة:** يتمثل هذا الخطر في عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف أو إجرائها مع التعرض للنقص في القيمة عند شراء أو بيع العملات، حيث هذا الخطر ليس هاما في الأوقات العادية، لكن قد يحصل أن تختفي سوق عملة معينة فوراً أو نهائياً على إثر أزمة سياسية أو على إثر ضوابط إدارية تؤثر على سوق الصرف أو على السوق النقدية الدولية للعملة، في حين أن هذا الخطر لا يمتد إلا على العملات قليلة التداول في الأسواق الإقليمية في حين هذا الخطر يبقى ضعيف بالنسبة لكافة العملات القابلة للتحويل المستخدمة في التجارة الدولية.

2- **المخاطر المالية:** إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث فجأة و بحدّة في بعض الأحيان وهذه التقلبات تتكرر باستمرار، وقد جاء في أحد الإحصائيات أن تقلبات قيمة العملة خلال يوم واحد تتراوح بين 5.1 % و 3% وأن التقلبات خلال ثلاثة شهور تراوحت بين 1.3 % عام 1974 إلى 25 % عام 1976 وقد حدث أن فقدت الدولة الإسبانية عام 1976 نسبة 10 % من قيمة عملتها خلال ساعات قليلة.

3- **المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية:** وهذه المخاطر تتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج ، فعلى سبيل المثال كانت فرنسا قد أخرجت منذ عدة سنوات نوعين من العملة هما الفرنك المالي والفرنك التجاري وحددت أنواع المدفوعات التي تتم وتسويتها بكل نوع من نوع الفرنك، وقد وجدت بعض المشروعات أنها تجوز الفرنكات غير المطلوبة، مما لجأت إلى بيعها بخسارة، في حين أنها دفعت علاوة نقدية إضافية من أجل الحصول على النوع المطلوب من الفرنكات.

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 133-135.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

الفرع الثاني: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف

هدف تغطية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات في معاملاتها المالية بالعملات الأجنبية: فإنها تلجأ إلى جملة من الأدوات أو التقنيات، والتي تتنوع بين التقنيات التقليدية الداخلية والخارجية وكذلك التقنيات الحديثة المبتكرة في هذا المجال.

1 - التقنيات التقليدية الداخلية: التسيير الداخلي لخطر سعر الصرف من طرف المؤسسة

يهدف إلى التقليل من هذا الخطر، من خلال مجموعة من التقنيات تتمثل فيما يلي¹:

أ- اختيار عملية الفوترة: عملة الفوترة هي العملة التي يحررها عقد البيع أو عقد الشراء. ولتجنب التعرض لخطر الصرف الطريقة الأسهل هي الفوترة بالعملة المرجعية، والتي في الغالب هي العملة الوطنية.

هذه الطريقة تلغي كل شك، لأن المصدر أو المستورد الذي عقد الصفقة بعملة الوطنية يعرف بصفة أكيدة المبلغ الذي سوف يستلمه أو يدفعه عندما يحين أجل الاستحقاق.

- اللجوء إلى الشروط النقدية: هذه الطريقة تسمح بتكليف أسعار الشراء أو البيع للسلع والخدمات مع تقلبات أسعار الصرف، مما يمكن المستورد أو المصدر بتقليل التعرض لخطر الصرف.

- تكليف الأسعار نسبة لتقلبات الصرف: في هذه الحالة يتفق كل من المصدر والمستورد على إن التقلبات في أسعار عملة الفوترة تحمل كلية إلى ثمن المنتجات المصدرة أو المستوردة. بمعنى إذا ارتفع سعر العملة فإن الثمن ينخفض، أما إذا انخفض سعر العملة فإن الثمن يرتفع.

- تكليف الأسعار نسبة لتقلبات الصرف مع إعفاء: من خلال هذه التقنية يتفق كل من المصدر والمستورد على أن التقلبات في أسعار عملة الفوترة تحمل إلى المبلغ، لكن في حدود الإعفاء المتفق عليه.

¹ مسعداوي يوسف، محاضرات مقياس سياسات وإدارة مخاطر الصرف، مقدمة لطلبة ماستر 01، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021/2020، ص 04، 05.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

- شرط تقاسم الخطر: في هذه الحالة يتفق كل من المصدر والمستورد على التقاسم بالتساوي لجزء من تقلبات سعر الصرف بين تاريخ الفوترة (إعداد الفاتورة)، وتاريخ الدفع (التسديد).
- شرط العملات المتعددة: يسمى كذلك بالصرف المتعدد، والذي يسمح بصياغة العقد بالعديد من العملات، حيث يتم هذا فقط عند بلوغ الاستحقاق، أين يختار أحد أطراف العقد العملة التي يتم بها التسديد.
- المؤجلة: فمن خلال هذه التقنية يمكن تسريع التحصيل أو تأخير السداد للعملات بناء على تطور العملة المعنية. فإذا توقع المستورد انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة التي سوف يتم بها التسديد، فإنه يطلب تعجيل التسديد (تسبيق موعد السداد). وعلى العكس فالمصدر يؤخر استلام حقوقه من المورد قصد الاستفادة من الربح الذي ينجم عن التقلبات الايجابية لسعر صرف عملة التحصيل.
- ب- المقاصة: حيث نجد ما يلي¹:
 - المقاصة الثنائية bilatérale netting Le: مبدأ المقاصة هو القيام بمقاصة وضعيات الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس المجمع متعدد الجنسيات، بما يؤدي إلى إظهار الوضعية الصافية لأحد الفرعين مقارنة بالفرع الآخر.
 - المقاصة المتعددة multilatérale compensation la: يعد هذا النوع من المقاصة الأكثر استعمالاً عندما تكون العمليات بين الفروع متعددة، و بالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لأن كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعيته السالبة أو الموجبة.
 - مركز إعادة الفوترة Le refacturation de centre: مركز إعادة الفوترة مع متعدد الجنسيات هو عبارة عن مركز يتواجد في دولة غير خاضعة لتنظيمات الصرف (العملة غير

¹ مسعداوي يوسف، المرجع السابق، ص 06.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

قابلة للتحويل) والذي يحرر فواتير بالعملة الوطنية لكل فرع من فروع هذا المجمع، و يستلم من هذه الفروع الفواتير المحررة بالعملات الأجنبية.

- التجميع commun en mise La: وتعني تجميع لأكبر قدر من العمليات بالعملة لمختلف الفروع ، حيث يتم تجميع كل التدفقات النقدية بالعملة سواء ما بين فروع المجمع أو بين فروع المجمع و المؤسسات الخارجية. والفائض المحقق من العملة لبعض الفروع يتم استعماله لتمويل احتياجات بعض الفروع الأخرى.

2 - **التقنيات الخارجية التقليدية:** بالرغم من استعمال المؤسسة لمختلف التقنيات الداخلية للتحوط من خطر الصرف إلا أن هذه التقنيات لا تكفي لتغطية بعض مخاطر الصرف مما يؤدي بالمؤسسة إلى اللجوء إلى تقنيات أخرى تدعى بالتقنيات الخارجية التقليدية والحديثة. وتمثلت هذه التقنيات في¹:

أ- **تسبيق للعملة:** تعتبر هذه التقنية من تقنيات تمويل التجارة الدولية، والتي تسمح للمصدرين بالتحوط من خطر الصرف، وتتم على مراحل ثلاث هي:

- يقترض المصدر من احد البنوك أو مباشرة يلجأ للسوق المالي، للحصول على المبلغ بالعملة التي سيتم تحصيلها من زبائنه في الخارج؛

- يقوم مباشرة ببيع المبلغ الذي اقترضه في سوق الصرف العاجل (الفوري)، مما يمكنه من إعادة تكوين خزينته من العملة؛

- تسديد مبلغ الاقتراض من طرف المصدر يتم من خلال العملة التي يتم تحصيلها من المستورد في تاريخ الاستحقاق.

وحتى يكون المصدر في تغطية فعلية ضد خطر الصرف، يجب أن تكون العملة المقترضة مطابقة للعملة التي سيتم تحصيلها، ومدة الاقتراض مساوية لتاريخ استحقاق العملة من المستورد.

¹ صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال- خلال الفترة 2013/1998، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 45، 46.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

ب- تأمين الصرف: العديد من شركات التأمين تقترح عقوداً للتأمين ضد مخاطر الصرف، فنجد على سبيل المثال الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية "Coface" هذه العقود تدير من طرفها لحساب الدولة الفرنسية، هدف لضمان سعر صرف لعمليات التصدير أو الاستيراد، مقابل علاوة ثابتة نسبة لمبلغ العملية المغطاة¹.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف والنظام النقد العالمي

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة تركز أساساً على أنظمة صرف مختلفة.

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف

1- نظام سعر الصرف الثابت: يقضي بثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وعليه فإنه حتى لو زادت واردات الدولة (من سلع وخدمات ورؤوس أموال) من الدول الأخرى عن صادراتها، فلن يترتب على ذلك تغيير في سعر الصرف في المدى القصير، وخلال تلك الفترة يقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية مقابل بيع عملات أجنبية، أي يقوم بطرح المزيد من العملات الأجنبية وذلك من رصيد الاحتياطي المتوفر لديه من تلك العملات².

قد تختار الدولة أحياناً اللجوء إلى تثبيت سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأخرى، وفي هذه الحالة فإن قوى العرض والطلب سوق تتعطل عن أداء دورها في تحديد السعر التوازني لسعر تلك العملة في أسواق العملات الأجنبية³.

¹ صلوح محمد العيد، المرجع السابق، ص 46.

² منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2014، ص 308.

³ أسامة بشير الدباغ، أثير عبد الجبار الجومرد: مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج عمان،

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

في مفهومه الواسع يمكن تعريف نظام سعر الصرف الثابت: على أنه النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو، والين الياباني)¹.

2- **نظام الصرف العائم أو الحر:** طبقا لنظام سعر الصرف العائم فإن السلطات الحكومية لا تتدخل لشراء أو عملاتها في سوق الصرف الأجنبي وإنما تسمح لقيمة عملتها بالتغيير حسب التقلبات في العرض والطلب على العملة.²

في ظل حرية سعر الصرف إذا أرادت الحكومة أن تتوسع في عرض النقود فلن يكون لسياستها تلك أي أثر يذكر على المدى البعيد.³

يعتقد البعض أن من شأن سعر الصرف العائم أو المرن والقائم على حرية التعامل بالعملات الأجنبية، من شأنه أن يساعد وبشكل تلقائي على تحقيق التوازن بين المقبوضات والمدفوعات الدولية وأن يزيل العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.⁴

في ظل هذا النظام توقفت الدول عن قابلية النقود للصرف بالذهب ولا تصبح أوراق النقد قابلة للصرف بأي شيء وبالتالي فإن العملة المتداولة لا تكون مرتبطة ارتباط مباشر أو غير مباشر بالذهب، وفي ظل قاعدة العملة الورقية الإلزامية فإن تحديد سعر العملة مقوم بعملة أجنبية يتم على أساس العرض والطلب دون تدخل السلطات العامة كما أنه يتميز بالتقلبات واسعة النطاق في أسعار الصرف.⁵

¹ شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، منكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 09.

² محمد على إبراهيم العامري: الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 142.

³ أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، بدون تاريخ، ص 366.

⁴ أسامة بشير الدباغ، أثير عبد الجبار الجومرد، مرجع سابق، ص 503.

⁵ بريزي محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، (2010-2011)، ص 69.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

3- نظام سعر الصرف المدار العائم: لقد طرأت تغيرات عديدة على أسعار صرف العملات بعد الحرب العالمية الثانية وفي السبعينيات من القرن العشرين التي كانت خاضعة لرقابة وتدخل دول النظام القائم في الوقت الحاضر بمثابة نظام سعر الصرف الحر من ناحية أنه يسمح لأسعار الصرف بالتقلب على أساس يومي وليس هناك وجود لحدود رسمية ومع ذلك يماثل هذا النظام أيضا النظام الثابت من ناحية أن الحكومات تستطيع أحيانا أن تقوم بالتدخل لكي تمنع عملاتها من الحركة كثيرا باتجاه معين وهذا النوع من النظم يعرف باسم النظام الحر المدار أو نظام التقويم غير النظيف، لذا لجأت أغلب الأقطار الصناعية المهمة إلى تقويم عملاتها عام 1973، وما بعده حيث أصبح التقويم أمرا مشروعاً في النظام النقدي الدولي، والتقويم السائد في الوقت الحالي هو من نوع التقويم المدار إذ تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على مدى تقلبات أسعار صرف عملاتها الوطنية وذلك من خلال وسائل عديدة للجوء إلى التوسع أو الانكماش النقدي أو التدخل في تحديد أسعار الفائدة لضبط حركات رأس المال¹. أو يكون سعر صرف العملة المحلية مع علاقة بعملة أخرى، في الوقت الذي يكون فيه سعر صرف العملة الأخرى عائم أو متغير مقابل باقي العملات.²

الفرع الثاني: نظام النقد العالمي

يعد النظام النقدي في الاقتصاد الوطني أحد أهم المكونات الأساسية التي تهدف لتحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد، فإذا استقرت قيمة العملة الوطنية يستقر الإنتاج والبيع والشراء والتداول، وتستقر الدخول، الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

تطور النظام النقدي الدولي: إن الحاجة إلى وجود نظام نقدي دولي بدأت مع اتساع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية ومع التعدد الواسع للعملات وما ظهر من تقلبات في

¹ محمد علي إبراهيم العامري ، مرجع سابق، ص 144-145.

² محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود و المصارف ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2002 ، ص 256.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

أسعار صرفها. فوجود هذا النظام يعد شرطاً ضرورياً لتمكين التجارة الدولية من النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة.

إن النظام النقدي الدولي الجيد هو ذلك النظام الذي يعمل على زيادة تدفق التجارة الدولية والاستثمارات ويعمل على توزيع منافع التجارة بين الدول بعدالة.

ولقد مر النظام النقدي الدولي بعدة مراحل وذلك يتماشى مع تطور شكل النقود كوسيلة للتبادل وتنظيم المعاملات التجارية:¹

أولاً: نظام قاعدة الذهب:

يرجع تطبيق هذا النظام إلى ما بين الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر، حيث تميزت تلك الفترة باتساع شبكة التجارة العالمية وكانت العمليات التجارية الدولية تتركز في لندن وتتسع إلى أرجاء العالم لما كان لبريطانيا من نفوذ استعماري كبير حينها. وتمثل هذا التركيز في:

- لعب بنك انكلترا دور " بنك العالم "
- استعمال الجنيه الاسترليني كعملة أساسية لتسوية المدفوعات.
- استخدام الذهب كاحتياطي مقابل الإصدارات (أي اعتمد وزن معين من الذهب ليمثل الوحدة النقدية الأساسية).

• انتشر هذا النظام تدريجياً ليشمل دول أخرى أوروبية خاصة بحلول عام 1900.

ثانياً: تطور النظام النقدي الدولي في ظل نظام بريتن وودز

يمكن بصفة عامة تلخيص أهم أسباب اتفاقية بريتن وودز في²:

- شهد العالم خلال فترة ما بين الحربين تزايد مستمر في الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلاً من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف .

¹ هادي خليل، تطور نظام النقدي الدولي ونشأة المؤسسات المالية، الجامعة السورية الخاصة، كلية إدارة الأعمال، ص 2-

3.

² هادي خليل، مرجع سابق، ص 20-22.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

- اتباع سياسات اقتصادية عرفت ب (بإفكار الجار)، تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد من انخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف.
 - ارتفاع احتياطي الذهب لدى الدول الكبرى حيث بلغ هذا الاحتياطي لدى كل من فرنسا والولايات المتحدة بحلول عام 1932 أكثر من 70 % من الذهب.
 - انهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك الذي ترافق مع الانكماش النقدي في جميع أنحاء العالم وحدث ما يعرف بأزمة الكساد العالمي الكبير.
 - الحاجة إلى إعادة الإعمار والتنمية وتلبية احتياجات النمو في اقتصادات ما بعد الحرب.
 - إن الاستقرار الذي جاءت به اتفاقية سيموثيان لن يستمر طويلا خاصة مع استمرار وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي والتهديد للاحتياطات الأمريكية من الذهب.
 - تخلت عن التزامها بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب في آب 1971.
 - ارتفعت قيمة الذهب مرة أخرى من 38 إلى 22,42 دولار للأوقية.
 - قررت الدول الأوروبية في آذار 1972 تعويم عملتها بشكل مشترك اتجاه الدولار.
 - السماح بمدى تقلب 5,4% بدال من 2,25%.
 - لكن مع استمرار المضاربات قررت السلطات النقدية في الدول الكبرى 1973
 - إطلاق عملتها للتعويم وهكذا تمت والدة نظام التعويم لأسعار الصرف.
- ثالثا: تطور النظام النقدي الدولي - بعد اتفاقية بريتن وودز - نظام التعويم¹**
- يعتمد تعويم العملة على عدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية وإنما يترك تحديد قيمة العملة بناء على تفاعل قوى العرض والطلب من وعلى هذه العملة.

¹ هادي خليل، مرجع سابق، ص 36-37.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

- يمكن هذا النظام من تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات.
- الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها \Leftarrow ارتفاع كبير في الكمية المعروضة من عملة هذه الدولة \Leftarrow انخفاض سعر الصرف \Leftarrow زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهذا يعيد التوازن لميزان المدفوعات.
- لكن تجارب الدول في تطبيق سياسة التعويم لم تتخلص من تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف وهذا ما أطلق عليه (التعويم المدار).
- قامت ألمانيا مثال بتثبيت سعر عملتها مقابل عدد محدد من الدول وبنفس الوقت عومت عملتها تجاه عملات دول أخرى.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وآليات وسياسات التصحيح الاختلال فيه

نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على ميزان المدفوعات، ومختلف السياسات التي تسعى إلى تصحيح الاختلال الذي من الممكن أن يطرأ عليه.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

تتعلق ماهية ميزان المدفوعات بمختلف المكونات التي من الممكن أن تكون فكرة عنه لدى أهل الاختصاص وغيرهم، نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على ماهية من خلال التطرق لجوانب مختلفة.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

لقد تعددت التعاريف المقدمة لميزان المدفوعات، إلا أنها تصب في نفس المعنى فعلى سبيل المثال قد عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول إحصائيات فترة زمنية للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم.¹

- ميزان المدفوعات هو ورقة إحصائية يسجل فيها كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، وهو يتألف من جانبين جانب دائن وآخر مدين، فالجانب الدائن تتدرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي، والجانب المدين تتدرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها مدفوعات إلى العالم الخارجي .

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنة متساوية في جميع الأحوال ، ونوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، إذ ينطوي توازنه المحاسبي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة.²

الفرع الثاني: فوائد ميزان المدفوعات

هناك جملة من الفوائد ابرزها الآتي:³

- أنه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم بشكل اجمالي وموجز .
- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

¹ عبد الوحيد صرامة، نوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2018، ص 49.

² زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 64.

³ وليد عيادي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفها أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 1-2.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، او اذا كانت تعمل على حساب تخفيض اصولها الاجنبية ، والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية أو فيما اذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج .

- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، ان كانت الدولة دائنة أو مدينة.
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة .. مدى آثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.

الفرع الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي¹:

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب المحلية.

- يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات و الأرصدة الدولية.

- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 92.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

المطلب الثاني: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

يطرأ على ميزان المدفوعات حالات من الخلل قد تؤدي بالضرر على الاقتصاد الوطني، لذلك خلقت آليات لإعادة التوازن له نقوم بعرضها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: إعادة التوازن في ظل النظرية الكلاسيكية (تغيرات الأسعار)

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات أسعار في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على حجم التصدير والاستيراد حيث سنتناول آليات التوازن الكلاسيكية والتي تختص بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيقها ثلاث شروط:¹

- ثبات أسعار الصرف
- الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في اقتصاد الدولة
- مرونة الأسعار والأجور (حرية حركتها).

أولاً: إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية:

وفقاً لهذا الأسلوب فإن آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تتم عن طريق التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات الذهب، رغم أنها مؤقتة إلا أنها تساهم إعادة توزيع الذهب بين مختلف دول العالم، حيث يحتاج كل منها قدر معين من المخزون يكفي لأن يكون مستوى الأسعار فيها متماشياً مع المستوى الموجود في الدول الأخرى، غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار ممكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقاً لهذه الآلية، ومن ثم ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثل تأثير مستوى الأسعار على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك بإدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي مارسها البنك المركزي، حيث في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات الجاري فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سيولة الجهاز المصرفي لأن رصيد البنك المركزي من الذهب يزداد وعليه يزداد الاحتياطي السائل لدى البنوك التجارية، ومن تعمل هذه الأخيرة

¹ متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.uobabylon.edu.iny>

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

على تشجيع الإنسان عن طريق تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن عوائد مرتفعة ، وبالتالي امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات الجاري في الميزان التجاري.¹

أما في حالة العجز، فسياسة رفع سعر إعادة الخصم ستؤدي إلى تعريض العجز في ميزان المدفوعات ووقف خروج الذهب الأمرين هامين: عدم لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي فيحدث انكماش في الائتمان، غير أن هذا الإجراء يتسبب برفع سعر الفائدة، مما يجعل جمهور المتعاملين يحجمون عن تقديم الأوراق التجارية للخصم هدف التخلص من سلعهم والحصول مقابلها على سيولة نقدية، مما يضطرهم لتخفيض الأسعار وتخفيض الأجور.

ثانيا: إعادة التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل نظام النقد القابل للتحويل، وسعر الصرف المرن:

بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقدي غير القابل للتحويل السعر الإجمالي عبر تغيرات أسعار الصرف، فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الذي ينطق على تبادل العملات غير العمليات المسجلة في أصول خصوم ميزان المدفوعات. وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية سيادة العملات الورقية الممتدة ما بين الحربين العالميتين، واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية. وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات القطر.²

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 262.

² محمود يونس، مرجع سابق، ص 263.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة الفائض فإنه يحدث العكس تماما إذا كان سعر الصرف يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات، فإن تغيرات الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد في حالة خلل، وتوضح ذلك كما يلي¹:

- **في حالة عجز الميزان:** يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض، وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية، فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار، وتتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل من الطلب عليها.

- **في حالة الفائض في الميزان:** يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات والمخفيض أسعار الواردات، مما يزيد من الطلب عليها، وفي الحالتين يعاد التوازن آليا لميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: توازن ميزان المدفوعات عن طريق آلية التدفقات المالية (حركة الدخل)

تتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد.

وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، وفي

ما يلي سنوضح آلية التوازن عبر حركة المداخل كما يلي²:

1- **شرط التوازن في الاقتصاد المعلق:** في الاقتصاد المعلق يتكون الدخل القومي من عنصرين أساسيين هما: الاستهلاك والاستثمار، حيث الدخل هو مجموع الاستهلاك والادخار، ويعرف الادخار بأنه الامتناع عن الاتفاق على الاستهلاك، وبالتالي الادخار يمثل تسريا من تيار الدخل، عكس الاستثمار الذي يمثل إضافة إلى تيار الدخل القومي، وكذلك

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، 2004، ص 110.

² عبد الرحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 111.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تجد أن الدخل القومي يتوزع بين حالي الاستهلاك والادخار، ومن خلال مطابقة هاتين العلاقتين السابقتين نجد: أن الادخار يساوي الاستثمار، ومن هنا فإن الدورة الاقتصادية تعتبر متوازنة فقط إذا حدث وتساوى كل من IS، أي يحدث التوازن عند تطابق الرغبة في الادخار مع الرغبة في الاستثمار، وهذا هو شرط التوازن في الاقتصاد المغلق.

إلا أن عملية التساوي أو عدمه بين الاستثمار والادخار مسألة هامة ميزت النظرية الكينزية عن نظيرتها الكلاسيكية، هاته الأخيرة تنظر إلى كون الادخار والاستثمار شيء واحد، في حين أن النظرية الكينزية فرقت بينهما.

2- شروط التوازن في الاقتصاد المفتوح الاقتصاد المفتوح: هو الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الدولية، وتكون فيه الصادرات والواردات كبيرة بالمقارنة مع الدخل القومي، بعد إدخال قطاع التجارة الخارجية على الاقتصاد المغلق الذي يتساوى في فترة زمنية معينة من خلال تساوي الادخار مع الاستثمار، فإننا نجد ما يلي:¹

- الاتفاق على الواردات يمثل تسرياً في الدخل تماماً مثل الادخار: حيث استهلاك السلع الأجنبية يعني أن المستهلك يقطع جزءاً من دخله الذي كان مصدره قطاع الإنتاج في بلده ليسلمه لقطاع الإنتاج في بلد آخر منشأ الواردات، (وبالتالي كلما زاد الاستيراد من الخارج يضعف الدخل القومي (بلد المستهلك)).

- أثر الصادرات على الدخل القومي الصادرات تمثل إضافة للدخل مثل الاستثمار تماماً، حيث زيادة الصادرات تؤدي لزيادة الدخل القومي . يجد أن شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح هو تساوي مجموع التسريبات مع الاضافات ، وبذلك يظهر الدخل القومي المتوازن على الشكل الآن : $Y = C + I + X - M$.²

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 111، 112.

² هبة طوال وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص 12.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

المطلب الثالث: سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

1- التصحيح عن طريق آلية السوق¹: تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق

وذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية، النظرية الكينزية، والنظرية الحديثة.

يرى رواد النظرية التقليدية أن الجهاز الثمن القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي إن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الألمان في الخارج والداخل، وقد استند الاقتصادي كرز الى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أي التغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن للدولة ، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول الخارجي إلى نظرية شاملة.

2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة: تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات

لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان .

¹ كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم،

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للأسس النظرية والمفاهيم الأساسية لسعر الصرف ، يمكننا القول أن سعر الصرف هو أساس التوازنات المالية والاقتصادية، فهو الذي يحدد لنا القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، فهو يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس ومقارنة أسعار السلع المحلية مع أسعار السلع الدولية.

وتقدمت الإشارة إلى أن النظام النقدي الدولي شهد عدة أنظمة السعر الصرف من التثبيت إلى المرونة ، حيث تعمل الدول على اختيار نظام الصرف الملائم لأدائها الاقتصادي، وكنا توازن ميزان المدفوعات والوقاية من الصدمات الخارجية.

تعد سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لها أهمية محورية، كم لها أدوات عدة لأي دولة استعمالها لعلاج أزماتها التقليل من مخاطرها.

الفصل الثاني:

تحليل تطورات نظام سعر الصرف في الجزائر
خلال الفترة (1962-2019)

تمهيد

يلعب احتياطي الصرف الاجنبي دورا هاما في بناء اقتصاد متوازن، فهو يعتبر من مواضيع الساعة في بداية هذه الألفية، فمن خلال ارتفاع أسعار البترول حققت الجزائر مستوى كبير من الاحتياطات، وهو ما طرح العديد من القضايا المرتبطة بإدارة وتسيير هذه الاحتياطات وتعظيم الاستفادة منها، والمحافظة على قيمتها الحقيقية من التآكل والاستنزاف في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار صرف العملات الرئيسية، خاصة وأن معظم هذه التوظيفات موظفة على شكل سندات الخزنة الأمريكية ذات مردودية ضعيفة، بالإضافة إلى اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية.

المبحث الأول: خطوات انتقال الدينار الجزائري من نظام التثبيت إلى النظام التعويم

عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى اليوم وذلك انطلاقاً من تطبيق نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات مختلفة.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري خلال فترة 1962-1993

سعت الجزائر كغيرها من الدول بعد الاستقلال إلى إيجاد عملة خاصة بما تعبر عن تاريخها، لذلك قامت بإنشاء الدينار كعملة جزائرية وعلنية، لكن عملية الإنشاء هذه مرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن ومن خلال هذا المحور ستحاول عرضها باختصار كآتي:¹

أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1962-1971):

على الرغم من حصول الجزائر على الاستقلال إلا أنها ظلت تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي إلى غاية 1963 أين ارتأت الجزائر إلى تحقيق استقلالها النقدي والمالي من خلال انعزالها عن منطقة الفرنك الفرنسي، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية حددت نسبته، (1 دج - 18,10) ذهب وبنبغي على الجزائر التقيد بهذا الوزن باعتبارها عضو في صندوق النقد الدولي ، وتعتبر النسبة التي حددتها الجزائر لعملتها الوطنية نفس نسبة الفرنك الفرنسي ذهب متبنية بذلك نظام صرف ثابت مربوط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي إلى غاية 1969 حين لجأت السلطات الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي، غير أن الجزائر لم تتبعها في هذا التخفيض مما أصبح 1 دج = 1.25 في 1969، ذلك لأن الجزائر كانت في هذه الفترة إلى حاجة للمحافظة على استقرار سعر صرف عملتها من أجل تطبيق المخطط الثلاثي الأول. ومع اخبار نظام " Bretton

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 157.

Woods " الذي صاحبه سحب الذهب من التداول في الأسواق العالمية واتحاد معظم دول العالم إلى تعويم عملاتها كان على الجزائر تدارك الوضع وإعادة النظر في نظام صرفها.

ثانيا: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1974-1988):

نتيجة الفوضى التي انتشرت في العالم بعد اخبار نظام " Bretton Woods تم التوجه إلى نظام تعويم العملات، لذلك اعتمدت الجزائر في تحديد قيمة الدينار على سلة من العملات التي تربطها بهم علاقات تجارية دولية ، تحتوي هذه السلة على " 14 عملة حيث أعطيت لكل منها معامل ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية مع إعطاء وزن أكبر للدولار الأمريكي، وكان اعتماد الجزائر هذا النوع من الربط بهدف ضمان استقرار الدينار وعدم ارتباطه بمنطقة نقدية معينة.¹

ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1988-1994):

نتيجة الانخفاض حاد في أسعار البترول سنة 1986 وباعتباره المورد الأساسي للجزائر دخل الاقتصاد في أزمة حادة نتيجة العجز الحاصل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وعليه عاش الاقتصاد الجزائري لحالة ركود مما توجب ذلك إدخال إصلاحات على الاقتصاد الوطني بشكل عام مبدئيا.

- سياسة الصرف بغرض تعديل سعر الصرف وذلك بإتباع الإجراءات التالية:

1 - الانزلاق التدريجي: الانزلاق التدريجي بحذف سبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة نقل خدمة الدين لجأت الجزائر إلى تعديل الدينار وذلك من خلال قيمته بصفة تدريجية ومنظمة للوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وعليه انتقل سعر الصرف من 51 - 4,936 دج في غاية 1987 إلى 51 - 8,032 دج إلى غاية 1989.

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 158.

ومع بداية سنة 1990 شهدت عملية الانزلاق تسريع وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات أين واصل سعر الصرف انخفاضه من \$ 1 - 12.11 دج في سنة 1990 إلى غاية بداية 1991 أين أصبح \$ 1 = 17,76 دج.¹

2- التخفيض الصريح: بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 22 % وهذا لغرض تحقيق ما يلي²:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني نتيجة القرار الذي اتخذه مجلس النقد والقرض أصبح \$ 1 - 22,5 دج لكنه حافظ على السعر إلى غاية أبريل 1994 أين تم إبرام اتفاق آخر جديد مع صندوق النقد الدولي الذي نتج عنه تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40,17 % ليصبح بذلك \$ 1 = 36 دج.

المطلب الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري من 1994- وإلى يومنا هذا

تعلم سنة 1994 تحول كبير في نظام سعر الصرف المطبق من قبل السلطات الجزائرية التي تم فيها إصدار قرار التخلي عن نظام الربط المبنى منذ سنة 1974 والتوجه إلى نظام الصرف المعوم المدار الذي يقوم على قواعد العرض والطلب، وذلك تماشيا مع مواصلة البنك المركزي العملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري حيث خفضت قيمة الدينار مرتين

¹ لحو موسى البخاري، مرجع سابق، ص 295.

² لحو موسى البخاري، مرجع سابق، ص 296-299.

بمجموع 70 % ما بين شهر أفريل وسبتمبر من عام 1994، ليشهد بعد ذلك حالة ارتفاع (1995 - 1998) ثم انخفاض في قيمته الفعلية (1998 - 2001)¹.

ومن أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي قام البنك المركزي بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار في حالي 2003 بنسبة تتراوح ما بين 2 - 5 %، بينما شهد سعر صرف الدينار حالة ارتفاع مقارنة بالدولار الأمريكي بنسبة 11 % وذلك بين جوان وديسمبر 2003، ليواصل انخفاضه في سنة 2005 ليصل إلى $1 \$ = 73,36$ د.ج.

ثم يشهد في سنة 2007-2008 حالة ارتفاع مؤقتة ثم يرجع وينخفض مرة أخرى إلى غاية سنة 2015 وإلى يومنا هذا.

وقد شهدت مرحلة التعويم المدار فترتين نوجزهما كما يلي²:

1- **نظام جلسات التثبيت:** هو عبارة عن جلسة كانت تعقد سابقا كل أسبوع ثم أصبحت تعقد يوميا بين ممثلي البنوك والبنك المركزي من أجل تحديد سعر صرف الدينار وذلك من خلال عرض البنك المركزي مبلغ معين حسب ما يتوافق مع سياسة الصرف بالدولار الأمريكي ثم تقوم البنوك بعرض المبلغ الذي تريد الحصول عليه بالسعر المناسب لها، ومن ثم يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملة الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية

2 - **سوق الصرف البيئية:** أنشأت هذه السوق سنة 1996 من أجل تحديد سعر صرف الدينار وفق قوى العرض والطلب التي تحدث يومنا عن طريق تدخل مختلف البنوك التجارية والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر مع إمكانية تدخل البنك المركزي من وقت لآخر للحفاظ على قيمة الدينار من التدهور.

¹ سهام مانع، محمد حداد، أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص 212.

² سهام مانع، محمد حداد، مرجع سابق، ص 213.

المطلب الثالث : تطور الرقابة على الصرف في الجزائر

لقد تم فرض الرقابة على الصرف في الجزائر في أكتوبر 1963 ، أما الإطار التشريعي فتم إرساؤه لأول مرة عام 1992 بموجب التنظيم 92-04 المتعلق بالرقابة على الصرف، والمعدل والمتمم لاحقا بالتنظيم 95/07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 هذا الأخير تم إلغاؤه عام 2007 واستبداله بالتنظيم 07/01 الصادر في 03 فيفري 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على الصفقات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تشديد العقوبات على مخالفة تشريعات الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج¹ فقد أصدر المشرع الجزائري الأمر 10/03 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمعدل والمتمم للأمر 22 / 96 المؤرخ في وجويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة تشريعات وتنظيمات الصرف وحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.

وعلى نحو عام فقد مرّت الرقابة على الصرف في الجزائر بمرحلتين بارزتين هما²: مرحلة الرقابة الصارمة والتي تزامنت مع الخيار الاشتراكي والتسيير المركزي للاقتصاد، ولكن في ظل التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج الذي ميز عقد التسعينيات قامت السلطات بإحداث مرونة في إجراءاتها الرقابية على الصرف.

1- مرحلة الرقابة الصارمة على الصرف وعدم قابلية تحويل الدينار (أكتوبر 1963-1990): بعد استقلالها انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 كدولة كاملة العضوية والتزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل وبكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي، كما نصت على ذلك اتفاقيات " إيفيان"، إلا أن هذه الحرية في التحويلات لم تستمر طويلا نظرا لما نجم عنها من هروب كبير لرؤوس الأموال أدى إلى استنزاف

¹ مداخلة المدير العام للصرف بينك الجزائر السيد محمد واعني براهني " خلال ورشة العمل حول موضوع ترقية الصادرات خارج المحروقات " المنظم من قبل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية يوم 26/02/2008 . متاح على الموقع الالكتروني الآتي: <http://www.lesoiralgerie.com>

² Mohamed – Chérif ILMANE , LES TROIS PHASES DE DEVELOPPEMENT DU SYSTEME BANCAIRE ET MONETAIRE ALGERIEN , p.7 . in : www.cread.edu.dz/cinquante-ans/ Communication 2012 / ILMANE.

احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي ، والتي كانت ضعيفة في الأصل ولمعالجة هذا الوضع قامت السلطات بتاريخ 12 أكتوبر 1963 بإصدار المرسوم 63-411 الذي أسس للرقابة على الصرف في الجزائر ووضع حدا لحرية تنقل رؤوس الأموال بما في ذلك داخل منطقة الفرنك الفرنسي ويتمثل الهدف الرئيسي للرقابة على الصرف في الجزائر في مراقبة واكتشاف كل عمليات الغش والتهرب المتعلقة بحيازة أو تحويل العملات الأجنبية من قبل الأعوان سواء كانوا مقيمين أو أجانب خارج الإطار المسموح لهم بذلك، أو دون تصريحهم بذلك وفقا لما تمليه تدابير الرقابة على الصرف¹.

وتجدر الإشارة إلى هذه القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتقييد التدفقات الخارجة قد جاءت بالموازاة مع الترتيبات الجديدة التي عرفتتها التجارة الخارجية للبلد آنذاك، والتي خضعت بدورها للرقابة بعد اعتماد نظام الحصص، وذلك بموجب المرسومين الصادرين في 9 مارس و12 مارس 1963 على التوالي، وإنشاء الديوان الوطني للتجارة، وكذا الرقابة على كل عمليات التصدير والاستيراد ، وقد كان الهدف من هذه الإجراءات المتحدة هو الحد من استيراد السلع الكمالية، واقتصاد الموارد من العملات الصعبة وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري ومنذ أوت 1971 عملت الجزائر بنظام تعدد أسعار الصرف، حيث أصبحت كل من عمليات الدولة والقطاع العام وعمليات القطاع الخاص تخضع إلى أسعار صرف مختلفة عن بعضها البعض وفقا لأهداف الدولة، وعموما فقد كانت أهداف الجزائر وعلى غرار العديد من البلدان العربية (مصر - الأردن - المغرب - السودان - سوريا - اليمن) من تبني نظام تعدد أسعار الصرف خلال الفترة (1974-1993) هو زيادة عائدات التصدير (من المحروقات)، وثني (منع) القطاع الخاص عن القيام ببعض عمليات الاستيراد، إضافة إلى حمض تكلفة استيراد بعض المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك من خلال دعمها بأسعار صرف غير واقعية² وعلى الرغم من أن الرقابة

¹ مداخلة المدير العام للصرف ببنك الجزائر ، المرجع السابق .

² M.A. El - Erian , " Taux de change multiples : l'expérience des pays arabes " Finances et Développement , No 4,1994 pp.29-31

على حركة رؤوس الأموال قد كانت من جهة نظر السلطات وسيلة مساعدة على استقرار سعر صرف الدينار الضروري لتنفيذ المخططات التنموية المختلفة، إلا أنها أداة لا تستعمل دون مقابل، كونها تسهم في توليد بيئة مالية سلبية لا تساعد سوى على نشوء سوق صرف موازية غير قانونية كما تشجع من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر القنوات غير الرسمية وغير المصرفية، في ظل التجزئة القوية لسوق الصرف حيث توجد مستويات عدة للصرف لكل من الدولة والمؤسسات والأفراد¹.

وعليه فإن نشوء سوق الصرف الموازية في الجزائر كان مستويات عدة للصرف لكل من الدولة والمؤسسات والأفراد، وعليه فإن نشوء سوق الصرف الموازية في الجزائر كان نتيجة حتمية ومنطقية للرقابة المفروضة على الصرف التي جعلت من الدينار عملة غير قابلة للتحويل بالدرجة الأولى، يضاف إلى ذلك الندرة النسبية للسلع الاستهلاكية في ظل إخضاع التجارة الخارجية لنظام الحصص، واعتماد برنامجا للترخيص الشامل للاستيراد (AGI) منذ عام 1971 كآلية أساسية لتنظيم الاستيراد وإقرار غلاف مالي خاص بها، وأيضا إطلاق ما يعرف برخصة استيراد السيارات "للخواص، والرخص الخاصة التي كانت تمنح المجاهدين"². وقد تناست ظاهرة أسواق الصرف الموازية وزادت خطورتها عقب صدمة أسعار البترول لعام 1986، وما نتج عنها من انخفاض شديد في مداخيل الدولة من النقد الأجنبي، وقد استجابت السلطات آنذاك لهذا الوضع بالاقتراض من الخارج ومضاعفة القيود المفروضة على عمليات الاستيراد وعلى عمليات الصرف، وفي عام 1988 تم استحداث نظام لتوزيع النقد الأجنبي بين البنوك التجارية العمومية الخمسة في إطار سقف القرض المتوافق مع أهداف ميزان المدفوعات، وبعد ذلك تقوم البنوك التجارية بتوزيع النقد الأجنبي بين

¹ DEBBOUB Y , " Le nouveau mécanisme économique en Algérie " , OPU , ALGER , 1995 , p68

² Abderrahmane Benlhafsi . " Banque centrale , système bancaire et circuits de financement dans les pays en développement : cas de l'Algérie " , Thèse de doctorat de troisième cycle , Université Paris2 , France , Avril 1986.p397

المؤسسات العمومية المصنفة كأحد زبائننا. وقد نتج عن هذه الرقابة الصارمة على الصرف اتساع حجم التعامل في الأسواق الموازية، وابتعاد السعر الموازي عن السعر الرسمي¹.

2- **مرحلة التحرير الجزئي للرقابة على الصرف وإرساء قابلية تحويل الدينار (منذ 1990)**: تميزت عشرية التسعينات بدخول الاقتصاد الجزائري في إصلاحات شاملة لمراقبة التحول نحو اقتصاد السوق، فقد تم إصدار قانون القرض والنقد (90/10) لإصلاح النظام المصرفي وتكريس بداية التحرير المالي في الجزائر ، حيث بدأت السلطات بالرفع التدريجي للقيود المفروضة على الصرف والذي تم على مراحل كما يلي:²

في عام 1990 قامت الجزائر بتحرير جزئي للرقابة على الصرف استفاد منه قطاع تجارة السلع، كما تم السماح بالشراء والبيع الأجل للعملات الصعبة ، هذه الأخيرة تم إلغاؤها لاحقا عام 1995 نظرا لتكاليها الباهظة.

في أبريل 1991 أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 91/03 المؤرخ في 20 فيفري 1991 والمتعلق بإرساء قابلية التحويل التجارية للدينار، والتي تخص المعاملات التجارية فقط والقيام بها بشكل تدريجي واحترافي وذلك نظرا لعدم كفاية احتياطات الصرف.

خلال عام 1994 شرعت الجزائر في تطبيق الإصلاح الاقتصادي الشامل " برنامج التعديل الهيكلي " المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لمواجهة أزمة مدفوعاتها الخارجية، كما أمضت الجزائر اتفاق إعادة جدولة ديونها الخارجية وهو ما سمح لها أن تتوفر على وفرة مالية من النقد الأجنبي سمحت لها بتطبيق قابلية التحويل التجاري على أرض الواقع، و قد تجسد ذلك من خلال إصدار بنك الجزائر في 12 أبريل 1994 للتنظيم رقم 94/11 المعدل والمتمم للتنظيم رقم 91/03 والمتعلق بقابلية التحويل التجاري للدينار الجزائري والتي اعتبرت كمرحلة أولى في تفعيل قابلية تحويل الدينار.

¹ Fonds Monétaire International , " Algérie : Questions choisies " , Rapport du FMI N ° .05 / 52 , Mai2006 . pp.82-83

² ارجع في هذا الشأن ، مداخلة المدير العام للصرف ببنك الجزائر ، مرجع سبق ذكره [http // www.bank-of-algeria.dz / docs1.html](http://www.bank-of-algeria.dz/docs1.html) . 6 -Banque d'Algérie , Note sur le contrôle de change et la convertibilité du dinar . Mars2001.disponible sur le site

في جوان 1995 جاءت المرحلة الثانية لقابلية تحويل الدينار حيث رخص بنك الجزائر لنفقات الصحة والتعليم والتي تسعى بالمعاملات الجارية غير المنظورة بالحصول على العملات الأجنبية بعد تقديم الاثباتات الضرورية وذلك وفقا للمبالغ المحددة في التنظيمات السارية المفعول.

في 28 أوت 1997 جاءت المرحلة الثالثة لقابلية التحويل حيث دعمت على مستوى المعاملات على الخدمات، فقد رخص بنك الجزائر لنفقات السفر إلى الخارج للمواطنين، حيث يستطيع كل مسافر إلى الخارج من الحصول على سقف محدد سنويا من النقد الأجنبي. انطلاقا من 15 سبتمبر 1997 أصبحت قابلية التحويل الجاري للدينار الجزائري فعلية على مستوى شبانيك البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة وفي حدود المبلغ السنوي المخصص لذلك، حيث سمح تحسن الوضع المالي للجزائر واستقرار ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار على مستوى سوق الصرف البيئية للبنوك من تحقيق هذا التقدم في مجال قابلية التحويل الجاري للدينار وتمكنت بذلك الجزائر كبلد عضو في صندوق النقد الدولي منذ سبتمبر 1963 من تبني أحكام المادة (القسم الثاني (الفقرة أ) ، والقسم الثالث والرابع من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي التي تلزم الدول الأعضاء بقابلية التحويل الجاري لعملاتهم.

في عام 2007 عززت الجزائر الإطار التشريعي لقابلية التحويل الجارية للدينار من خلال إصدار التنظيم رقم 07/01 المؤرخ في 03 فيفري 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة".¹

حيث بموجب هذا التنظيم أصبحت قابلية التحويل الجارية للدينار تمس كل المعاملات الجارية لميزان المدفوعات (السلع والخدمات، والتحويلات)، وهو ما أكدته المادة الثالثة منه حيث نصت على ما يلي ... المدفوعات والتحويلات المرتبطة بالصفقات الدولية الجارية

¹ Règlement N ° 07-01 du 03 février 2007 , relatif aux règles applicables aux transactions courantes , avec l'étranger et aux comptes devises

تعتبر حرة. وتتم من طرف الوسطاء المعتمدين"، وكانت تعليمية صادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 02/07 والمؤرخة في 31 ماي 2007 والمتعلقة بالعمليات الخاصة بالمعاملات الجارية مع الخارج والتمتمة بالتعليمية 07 / 03 المؤرخة في 31 ماي 2007 ، والمعدلة والمتسمة بالتعليمية رقم 05/07 المؤرخة في 11 جوان مددت المجالات التي تشملها المعاملات الجارية التي تتمتع بقابلية التحويل في تسعة مجالات وهي : عمليات التجارة الخارجية للسلع- العمليات المتعلقة بالنقل- عمليات التأمين وإعادة التأمين -العمليات المالية-عمليات السفر-عمليات المساعدة التقنية -والعمليات المرتبطة بالإنتاج -العمليات المرتبطة بالاتصالات المداخل -العمليات الجارية الأخرى.

في عام 2009 تضمن قانون المالية التكميلي لجويلية 2009 بعض الإجراءات التي اعتبرها البعض شكلا من أشكال عودة الرقابة على الصرف في الجزائر ما قد يؤثر على نظام قابلية التحويل الجارية للدينار وعلى حركة رؤوس الأموال المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أدى الارتفاع الشديد لفاتورة الاستيراد والتي بلغت في السداسي الأول من عام 2009 ما مقداره 19.9 مليار دولار مقابل 20.9 مليار دولار للصادرات ، بالحكومة لاتخاذ إجراءات للحد من الارتفاع المفرط للواردات ، وحمل المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلا من إغراقها بالسلع الأجنبية و التقليل من اللجوء إلى الاستيراد واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي فقد تضمن قانون المالية التكميلي تدابير تسمح للإدارة بأن تطبق على مصدري بعض البلدان نفس التدابير والإجراءات التي تطبق على المصدرين الجزائريين في هذه البلدان و ذلك في إطار مبدأ المعاملة بالمثل، كما أصبح غير مسموح إمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان، أما بخصوص الشركات التي يتم إنشاؤها بعد إصدار قانون المالية التكميلي 2009 بغية ممارسة النشاطات التجارية الخارجية فإن المساهمة الجزائرية الأدنى قد حددت بنسبة 30 بالمائة، إضافة إلى تجميد القروض الاستهلاكية (ماعدات العقارات) وفرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال إلزامية تسديد الواردات عبر آلية " القرض المستندي مع بعض الاستثناءات

وإجبارية توطينها لدى أحد البنوك التجارية المرخص لها ، إضافة إلى اعتماد قاعدة (51/49) في أي مشروع استثمار أجنبي مباشر".¹

وقد جاءت هذه التدابير التقييدية على الواردات لتدارك النقائص المسجلة في التنظيم 07/01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة ، وأيضا كرد فعل مماثل على الرقابة التي فرضتها دول أخرى على الصادرات الجزائرية نتيجة تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية لعام " 2008".²

في سنة 2011 اتخذ بنك الجزائر بعض الإجراءات الهادفة لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال التنظيم 11/06 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 المعدل والمتمم للتنظيم 01-07 المؤرخ في 03 فبراير 2007 المتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وعلى الحسابات بالعملة الصعبة.³ حيث تم تعديل أحكام المادة 61 المتعلقة بأجل إعادة توطين إيرادات الصادرات حيث ينتقل هذا الأجل من 120 يوما إلى 180 يوما، وكذلك الرفع من نسبة إعادة توطين إيرادات التصدير خارج المحروقات حيث بإمكان المصدريين الاستفادة من 40 % ، إيرادات التصدير خارج المحروقات أو المواد المنجمية لاستخدامه في ترقية صادراتهم.⁴

¹ عن وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 29 جويلية 2009.

² مداخلة المدير العام للصرف ببنك الجزائر ، مرجع سبق ذكره.

³ Reglement N ° 2011-06 du 19 octobre 2011 modifiant et complétant le règlement N ° 07-01 du 03février 2007 relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises.

⁴ حددت هذه النسبة في تعليمة صادرة عام 1998 ب 10 % ثم رفعت إلى 20 % في تعليمة معدلة عام 2002 أنظر : Conseil national économique et social " regards sur la politique monétaire en Algérie " , 2005 , pp.111-112

المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات في ظل تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري

نعرض من خلال هذا المبحث مختلف المؤشرات التي تقوم بتحليل تطور ميزان المدفوعات في ظل تقلبات سعر الصرف للدينار الجزائري.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري

يقوم البنك المركزي الجزائري بنشر تطورات الميزان التجاري في ظل تقلبات سعر الصرف للدينار الجزائري في نشرات خاصة للتعرف على الوضعية الاقتصادية للبلاد. الجدول رقم (01-02): تطور الميزان التجاري في تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري

2018*	الثاني الأول *2018	الثاني الثاني *2018	المداسي الأول *2018	الثاني الثاني *2018	الثاني الأول *2018	2019*	المداسي الثاني *2018	الثاني الرابع *2018	الثاني الثالث *2018	المداسي الثاني *2019	الثاني الثاني *2019	المداسي الأول *2019	الثاني الثالث *2019	الثاني الأول *2019	2018*
-16,71	-4,33	-3,36	-7,68	-3,65	-5,37	-9,02	-17,11	-5,84	-4,29	-10,13	-2,97	-4,02	-6,98	الرصيد الجاري الخارجي	
-7,46	-2,11	-1,77	-3,88	-0,96	-2,62	-3,58	-9,64	-3,17	-2,97	-6,13	-1,40	-2,10	-3,50	الميزان التجاري	
41,11	10,17	10,29	20,46	10,22	10,43	20,66	34,99	9,41	8,51	17,92	8,80	8,27	17,07	المصدرات	
38,90	9,65	9,75	19,40	9,66	9,83	19,49	32,93	8,85	7,98	16,83	8,31	7,79	16,10	المحروقات	
2,22	0,52	0,54	1,06	0,56	0,60	1,16	2,07	0,56	0,54	1,10	0,48	0,49	0,97	مصدرات أخرى	
-48,57	-12,28	-12,06	-24,34	-11,18	-13,05	-24,23	-44,63	-12,58	-11,48	-24,06	-10,20	-10,37	-20,57	الواردات	

المصدر: تقارير بنك الجزائر مارس 2020.

الفصل الثاني: تحليل تطورات نظام سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1962-2019)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار الصرف، في الفترة المحددة حيث أنه يعرف عجز راجع ذلك للتغيرات الخارجية التي تشهدها البلاد.

المطلب الثاني : تطور الميزان الرأسمال في ظل تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري

يعرض هذا المطلب تطور الميزان الرأسمال في ظل تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري، خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم (02-02): يمثل تطور الميزان الرأسمال في ظل تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري

0,08	-0,68	0,76	0,11	0,16	-0,05	0,18	1,13	-0,16	1,30	-0,25	-0,22	-0,03	0,89	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,59	0,32	0,27	0,70	0,24	0,47	1,30	0,00	-0,35	0,35	0,58	0,24	0,35	0,59	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0,05	-0,15	0,10	-0,03	0,10	-0,13	-0,07	0,18	0,11	0,08	-0,03	0,03	-0,06	0,15	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,12	0,00	0,12	0,12	0,12	0,00	0,24	0,25	0,16	0,10	0,03	0,07	0,00	0,28	السحب
-0,17	-0,15	-0,02	-0,15	-0,02	-0,13	-0,32	-0,07	-0,05	-0,02	-0,06	-0,04	-0,06	-0,13	الإفلاك
														فروض قصيرة الأجل وأخطاء
-0,47	-0,86	0,39	-1,31	-0,48	-0,83	-1,77	0,95	0,08	0,87	-0,80	-0,49	-0,31	0,15	رسوم و صافي
-6,90	-3,65	-3,25	-10,02	-4,13	-5,90	-16,93	-7,89	-5,53	-2,36	-7,93	-3,58	-4,36	-15,82	الرصيد الإجمالي

المصدر: تقارير بنك الجزائر مارس 2020

أن رصيد حساب رأس المال عرف عجزا متواصلا طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 بسبب استعمال الدولة لرؤوس الأموال للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن تسديد قيمة الديون المتراكمة وهو الشيء الذي تحقق بنسبة معتبرة لسنة 2008 بقيمة 189,09 مليار دينار وهي الوضعية المستقرة التي استمرت إلى غاية 2011 حيث سجل فائض قيمته 182,59 مليار دينار ليسجل خلال السنتين الموالتين 2012 و 2013 عجزا بقيمة 11.20 و 85,70 مليار دينار لسنتين السابقتين على التوالي ، ليعود بعد ذلك للانتعاش وتسجيل فائض قدره 287,28 مليار دينار لسنة 2014 ، أما في السنة التي تليها رصيدا سالبا بقيمة 21.67 مليار دينار وبعد هذه السنة سجل فائض بقيمة 34,91 مليار دينار ليستمر هذا الفائض إلى غاية 2017 . ويرجع سبب العجز في حساب رأس المال إلى: الارتفاع الكبير في مدفوعات استهلاك الديون والأعباء المترتبة عليها؛ الضغط الكبير الذي تسجله الديون الخارجية على مداخل المحروقات حيث تخصص جزء كبير منها لتسديد هذه الديون¹.

المطلب الثالث : انعكاسات تدهور ميزان المدفوعات على حجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

شهدت السنوات الأخيرة زيادة في حدة تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية، والتي تركت آثارا على معظم اقتصاديات العالم، خاصة بعد إطلاق عملة اليورو في الفاتح من جانفي 1999 والتي أخذت مكانة دولية على حساب الدولار الأمريكي .

شهد عام 2020، انخفاض ملموس في فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بلغت نسبته حوالي 72.8 في المائة ليسجل نحو 65.5 مليار دولار، مقابل حوالي 240.9 مليار دولار محققة خلال عام 2019 ، يرجع ذلك لتراجع الصادرات السلعية الاجمالية للدول العربية كمجموعة بعام 2020، بنسبة بلغت 26.8 في المائة لتبلغ حوالي 736.2 مليار

¹ تقرير البنك المركزي مارس 2020.

دولار، نتيجة لانخفاض مستويات الطلب العالمي بشكل عام انعكاساً لانتشار وباء كورونا المستجد، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية.¹

كما انخفض إجمالي الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2020 بنسبة بلغت 12.3 في المائة لتصل إلى حوالي 670.6 مليار دولار .

كحوصلة للتطورات سالفه الذكر، تراجعت نسبة فائض الموازين التجارية للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 لتسجل نحو 2.7 في المائة مقارنة مع نسبة قدرها 8.8 في المائة محققة في عام 2019.

فيما يخص تطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، فقد تراجع خلال عام 2020 الفائض المحقق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 44.8 في المائة ليسجل نحو 164.4 مليار دولار مقارنة مع حوالي 297.8 مليار دولار محققة في عام 2019 .

يرى ذلك بشكل رئيسي للانخفاض الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2020 الذي بلغت نسبته 25.4 في المائة لتصل إلى حوالي 574.3 مليار دولار.

وانخفضت أيضاً قيمة المدفوعات عن الواردات السلعية الإجمالية لدول المجلس خلال عام 2020 بنسبة قدرها 13.2 في المائة لتصل إلى نحو 409.9 مليار دولار، مقابل نحو 472.1 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق .

على مستوى الدول فرادى ، انخفضت نسبة فائض الميزان التجاري في كافة دول المجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 لتسجل نسب تراوحت بين حوالي 6.8 في المائة بالسعودية و18.5 في المائة في قطر، فيما عدا البحرين التي تحول فيها الفائض إلى عجز بلغ نحو 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.²

¹موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، منشورات صندوق النقد العربي، 2021، ص 194.

²مرجع سابق، ص 194.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل، يمكن أن نستنتج ما يأتي: إن احتياطي الصرف هو السيولة المملوكة لدى السلطات النقدية، والتي تكون تتمتع بالسيولة ومتاحة في أي وقت، وتبرر أهمية حيازتها من خلال حماية الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية، الحفاظ على قيمة العملة المحلية، تسديد الديون وأقساطها، بالإضافة إلى تلبية حاجيات البلد من الواردات.

يتراكم احتياطي الصرف الأجنبي من خلال فوائض حساب ميزان المدفوعات، كم يتكون هذا الاحتياطي من الذهب النقدي، عملات الاحتياط وهي العملات الدولية وأهمها الدولار الأمريكي الذي يحوز على حصة الأكبر من هذه التشكيلة، اليورو المنافس الأول للدولار، إن امتلاك مستوى كاف من الاحتياطيات يعتبر كصمام أمان لأي بلد من خلال استخدامه لمقاومة تغوط أسعار الصرف نتيجة التدفقات الرأسمالية الكبيرة للاقتصاد، ويتم قياس هذه الضغوط باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية من خلال سياسة سعر الصرف أو سياسة التعقيم.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على

ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعياً للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد، واعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، لكن ليس كل البلدان تتجح معها هذه السياسة، حيث إذا كانت الدولة صاحبة المواد الخام في عملياتها الإنتاجية كان جيدا لها، أما إذا كانت مستوردة لها فلن تكون لها فائدة اقتصادية مرجوة من عملية التخفيض إذا كان الهدف منها زيادة التصدير، حيث المنتج الوطني في هذه الحالة يقل سعره نتيجة التخفيض ويزداد الطلب عليه، أما إذا كانت الدولة تعتمد في الكثير من منتجاتها على الإستيراد فكيف يكون مصير ميزانها التجاري من جراء تخفيض عملتها.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق لسعر صرف الدينار الجزائري ووضعية الميزان

التجاري للدولة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الأول: تطورات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر

شهدت قيمة الدينار الجزائري منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، وقد كان لذلك تأثيرا على الميزان التجاري الجزائري حيث يعتبر المحدد لتطور الاقتصاد من عدمه.

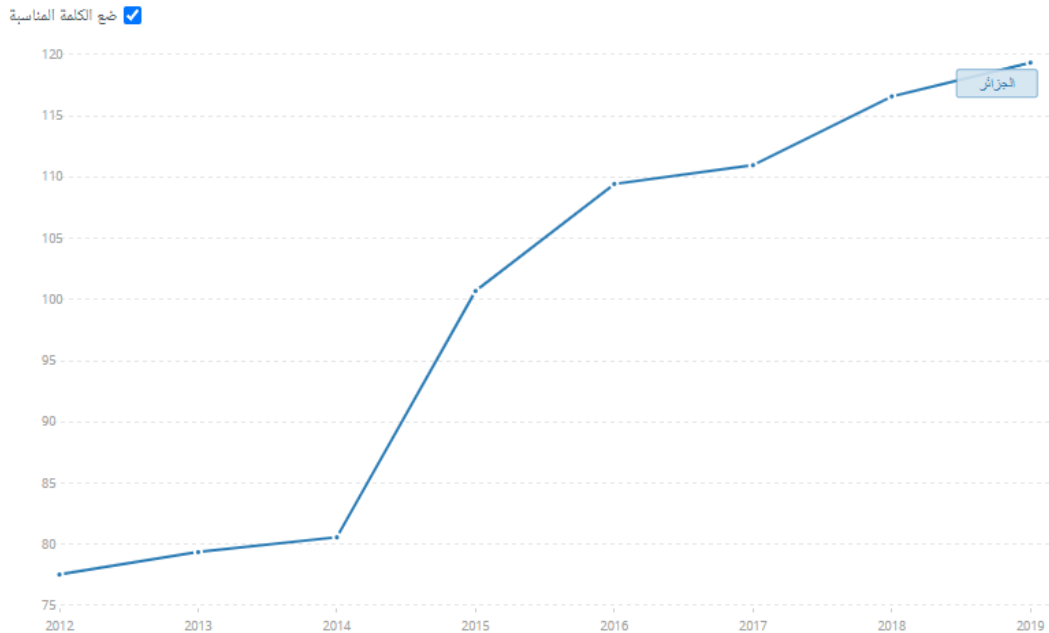
المطلب الأول: تطور أسعار الصرف مقابل الدولار

ومن أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انتفاعا، وعلى إثر ذلك ألغى النظام جلسات تحديد سعر الصرف الأجنبي في بنك الجزائر. الجدول رقم (03-01): تطور أسعار الصرف مقابل الدولار خلال الفترة 2012-2019

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف	77.53	79.36	80.75	100.69	110.96	110.97	116.61	119.36

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (03-01): تطور أسعار الصرف مقابل الدولار خلال الفترة 2012-2019



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ تدهور في قيمة صرف الدينار مقابل الدولار وذلك بداية من سنة 2013، ويستمر في هذا التدهور ليسجل أدنى قيمة لسعر الصرف سنة 2019 بقيمة 119.3 دينار/ دولار، راجع ذلك إلى تبادل العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الدينار بشكل آلي وتبعاً لظروف العرض والطلب.

المطلب الثاني: تطورات الصادرات والواردات الجزائرية 2012-2019

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2012-2019 كل على حدى.

أولاً: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019

تمثل تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في تطور تصديرها لمختلف السلع المكونة لنشاطاتها التصديرية ونقوم بتلخيص هذه الصادرات في الجدول التالي.

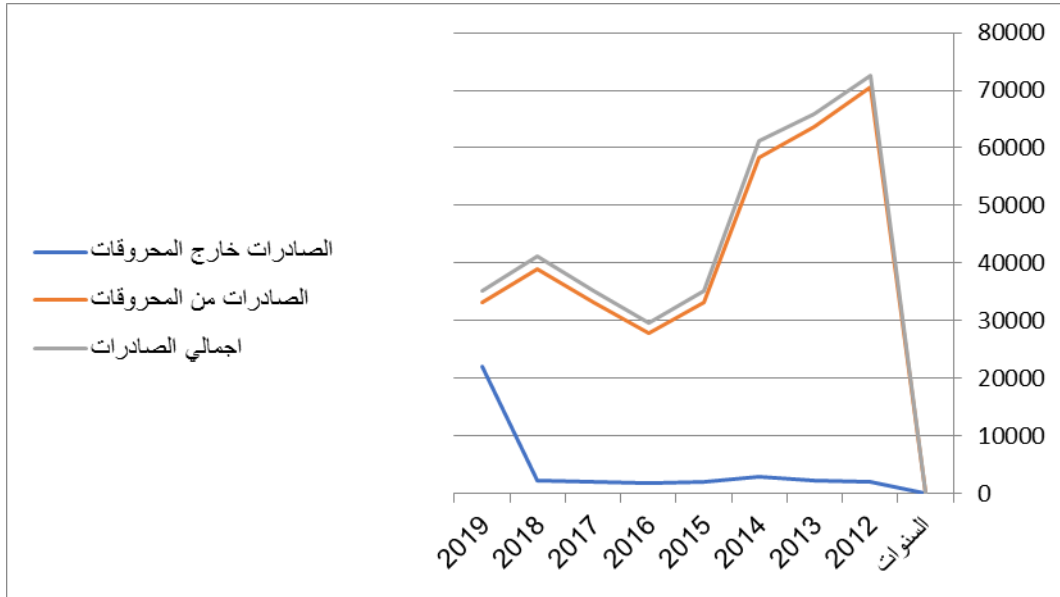
الجدول رقم (03-02): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		سعر النفط (دولار)	اجمالي الصادرات	
	القيمة	%	القيمة	%		القيمة	%
2012	2048	2.82	70571	96.18	111.04	72620	100
2013	2161	3.28	63662	95.42	109.97	65823	100
2014	2810	4.59	58362	95.41	100.23	61172	100
2015	2057	5.85	33081	94.15	53.06	35138	100
2016	1781	6.00	27917	94.00	45	29698	100
2017	1930	5.49	33203	94.51	53.01	35132	100
2018	2216	5.91	38938	94.61	71.5	41154	100
2019	22068	2.82	33168	94.09	64.49	35236	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2015-2019، التقارير الثلاثية لسنة 2020.

الشكل رقم (03- 02): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012- 2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (03- 01).

نلاحظ من خلال تحليل الجدول والشكل أن الصادرات الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بنسبة 97 % من اجمالي الصادرات خلال الفترة من 2012 إلى 2019، وهي نسبة تؤكد على استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وخضوع الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعاره، فمن الواضح أن نسبة الصادرات من المحروقات تراوحت ما بين 94% و96 % ، وتأخذ النسب في تراجع إذ انتقلت من 70571 مليون دولار سنة 2012 لتبلغ 63662 مليون دولار سنة 2013 وذلك بنسبة 96.18% وهي أعلى نسبة سجلت لسيطرة المحروقات على الصادرات في فترة الدراسة، في المقابل فأدنى نسبة سجلت بلغت 94% وذلك سنة 2016 بقيمة قدرت ب 27917 مليون دولار، ومن الملاحظ أن عائدات الصادرات تختلف أرقامها كثيرا في سنوات متقاربة، فمن 70571 مليون دولار سنة 2012 إلى 27917 مليون دولار سنة 2016 وذلك راجع للطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي كانت تقدر ب 111,04 دولار أمريكي و 45 دولار أمريكي على التوالي كما نلاحظ أن التذبذب في حصيللة الصادرات وعدم استقرارها نتيجة لانخفاض أسعار النفط الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم الصادرات الإجمالية.

أما من جانب الصادرات خارج المحروقات نجد أن نسبتها من إجمالي الصادرات بحوالي 3 % بخلاف نفس الفترة، وهي نسبة ضئيلة جدا وتعكس خلافا كبيرا في الهيكل السلعي للصادرات، حيث سجلت سنة 2012 نسبة قدرها 2,82 % من إجمالي الصادرات لتتطور وتصلب سنة 2016 إلى 6 % من إجمالي الصادرات إلا أن هذه الزيادة ليست نتيجة زيادة الصادرات خارج المحروقات بل هي راجعة لانخفاض أسعار البترول التي أثرت على إجمالي الصادرات، منه نستنتج أن الجزائر ما زالت تعاني من مشكلة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية، وأنها تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، فالإقتصاد الجزائري قائم في مجال التصدير على قطاع واحد هو المحروقات، وهو ما يجعل الإقتصاد الوطني هش، أضف على ذلك أن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الإقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، حيث تعكس هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 97 % طيلة فترة الدراسة، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف المعاملات الخارجية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

أما التوزيع السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات تمثل في مجموعة سلع مكملة للعملية الانتاجية وأخرى غذائية وغيرها نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة

الوحدة: مليون دولار

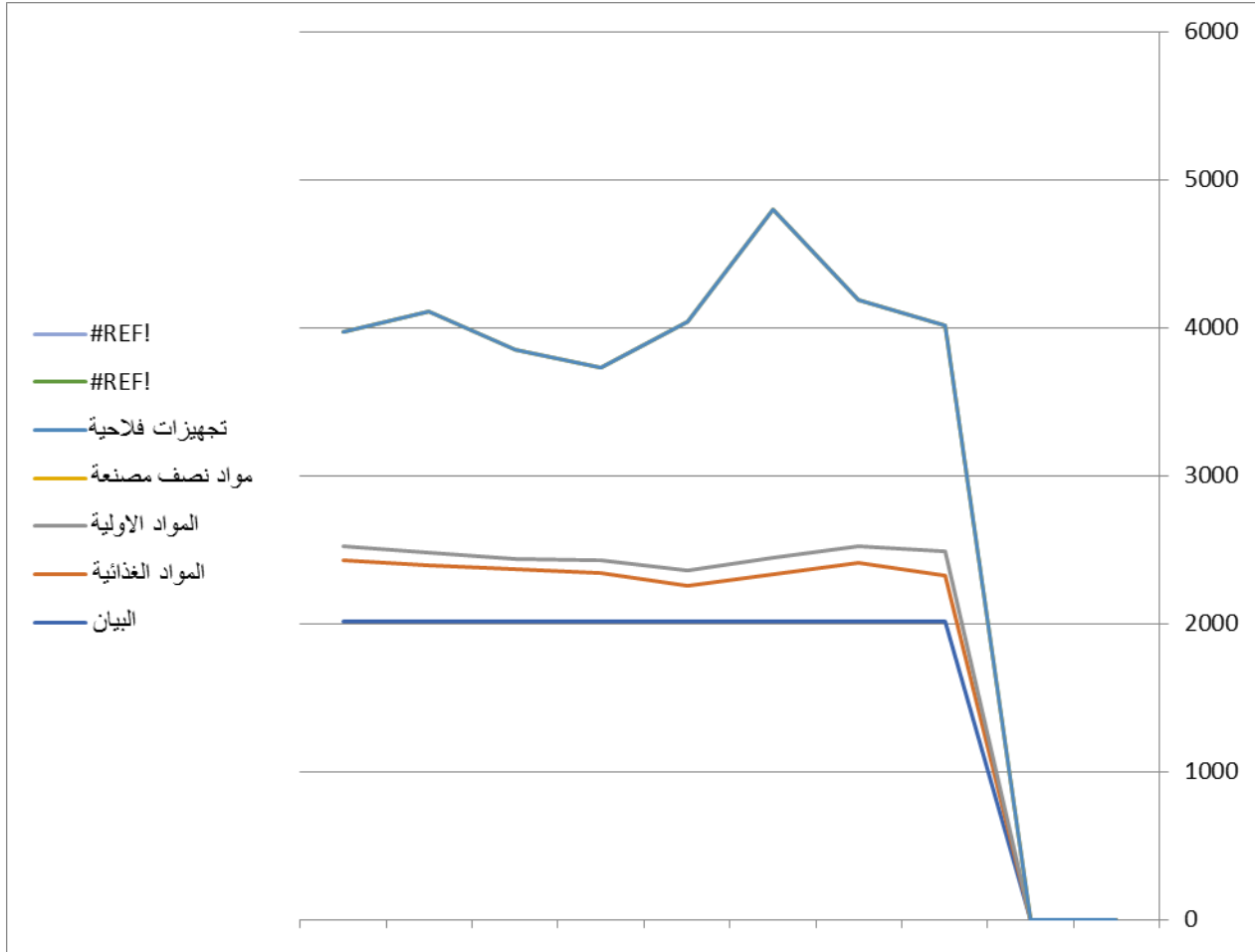
2019 - 2012

البيان	السنوات	البيان					
		المواد الغذائية	المواد الاولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
القيمة	2012	314	167	1519	0	30	18
النسبة %		0.43	0.23	2.09	0	0.04	0.02
القيمة	2013	402	108	1668	0	25	18
النسبة %		0.61	0.16	2.44	0	0.04	0.03
القيمة	2014	323	110	2350	2	15	10
النسبة %		0.53	0.18	3.84	0.003	0.02	0.02
القيمة	2015	239	105	1685	0	17	11
النسبة %		0.68	0.30	4.80	0	0.05	0.03
القيمة	2016	327	84	1299	0	53	18
النسبة %		1.10	0.28	4.37	0	0.18	0.06
القيمة	2017	349	73	1410	0	78	20
النسبة %		0.99	0.21	4.01	0	0.22	0.06
القيمة	2018	373	93	1626	0	90	33
النسبة %		0.91	0.23	3.96	0	0.22	0.08
القيمة	2019	408	96	1445	0	83	36
النسبة %		1.17	0.27	4.13	0	0.24	0.10

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (03-03): التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة

2012 - 2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نقوم بتحليل كل مجموعة سلعية من الصادرات على حدى، وذلك حسب حجم

مساهمتها في الصادرات من الأكثر مساهمة إلى الأقل كالتالي:

أ- **المواد نصف المصنعة:** هي المواد التي يتم إنتاجها صناعيا لكنها تستعمل كمواد أولية لصناعات أخرى ، وهي تمثل المرتبة الأولى نلاحظ أن هذه المجموعة قد شهدت انتعاشا مستمرا ، في قيمتها حيث انتقلت 1519 مليون دولار سنة 2012 لتصل إلى 2350 مليون دولار سنة 2014، وتراجعت عام 2019 لتصل قيمتها إلى 1445 مليون دولار أمريكي وما يمكن ملاحظته أنه ومع مساهمتها الضعيفة في الصادرات هذا ما يجعلها

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

تعاني مباشرة من التقلبات في الأسعار فقيمة صادراتها ترتفع بارتفاع أسعار وهو أمر يمكن تجنبه أن كانت المنتجات أكثر تنوعا.

ب- المواد الأولية: هي المواد الخام التي تنتج في الصناعات الاستخراجية والتي تصدر مباشرة لدولة أخرى لتستخدمها في صناعاتها ، وهي تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات كما هو ملاحظ في الجدول، حيث نلاحظ قيم الصادرات من المواد الأولية إذ سجلت 73 مليون دولار سنة 2017 وهي أدنى قيمة سجلت أثناء هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع طفيف إذ سجلت 96 مليون دولار سنة 2019.

ت- المواد الغذائية: تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات في بداية فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها سجلت 314 مليون دولار سنة 2012 لتحافظ على نفس وتيرة الأداء فيما يخص الصادرات الغذائية بقيم متفاوتة كان أكبرها سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار وأقل قيمة سنة 2015 بقيمة 239 مليون دولار، بقيت على نفس الوتيرة بين ارتفاع وانخفاض حتى سنة 2019 بقيمة 408 مليون دولار أمريكي.

ث- التجهيزات الصناعية: كغيرها من المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات قيم صادراتها منخفض جدا، حيث لم يتجاوز عقبة 100 مليون دولار في كل سنوات الدراسة ومع ذلك فهي تحتل المرتبة الرابعة في صادرات الجزائر خارج المحروقات وإن دل هذا على شيء فيدل على ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري في المجال الصناعي خصوصا، حيث تراوحت قيم صادرات التجهيزات الصناعية بين أدنى قيمة والتي سجلت سنة 2014 وقدرت ب 15 مليون وأعلى قيمة والتي سجلت سنة 2019، والتي قدرت ب 83 مليون دولار بنسبة % 0.24 من إجمالي الصادرات لنفس السنة وهذه السنة تعكس الواقع المرير الذي يعيشه القطاع الصناعي في الجزائر رغم المحاولات المستمرة للدولة في تطويره، لتتراوح قيم باقي السنوات في نفس المجال بين ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

ج- السلع الاستهلاكية: تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تكون مهملة، حيث لم تتجاوز عتبة 50 مليون دولار وظلت تتراوح بين أعلى قيمة تلك المسجلة سنة 2019 والمقدرة ب 36 مليون دولار أمريكي، وبين أدنى قيمة لها هي تلك المسجلة 2014 والتي قدرت ب 10 مليون دولار وذلك طيلة فترة الدراسة.

ح- التجهيزات الفلاحية: تأتي التجهيزات الفلاحية في المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات، فكانت قيمها شبه معدومة في الجمالي الصادرات إذ سجلت سنة 2014 قيمة فتره 2 مليون دولار بنسبة % 0,003 أي نسبة تكاد تكون معدومة، يفسر ذلك بأن الجزائر لم تعتمد على تصدير التجهيزات الفلاحية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

ثانيا: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019

نلخص تطور واردات الجزائر من خلال الجدول التالي:

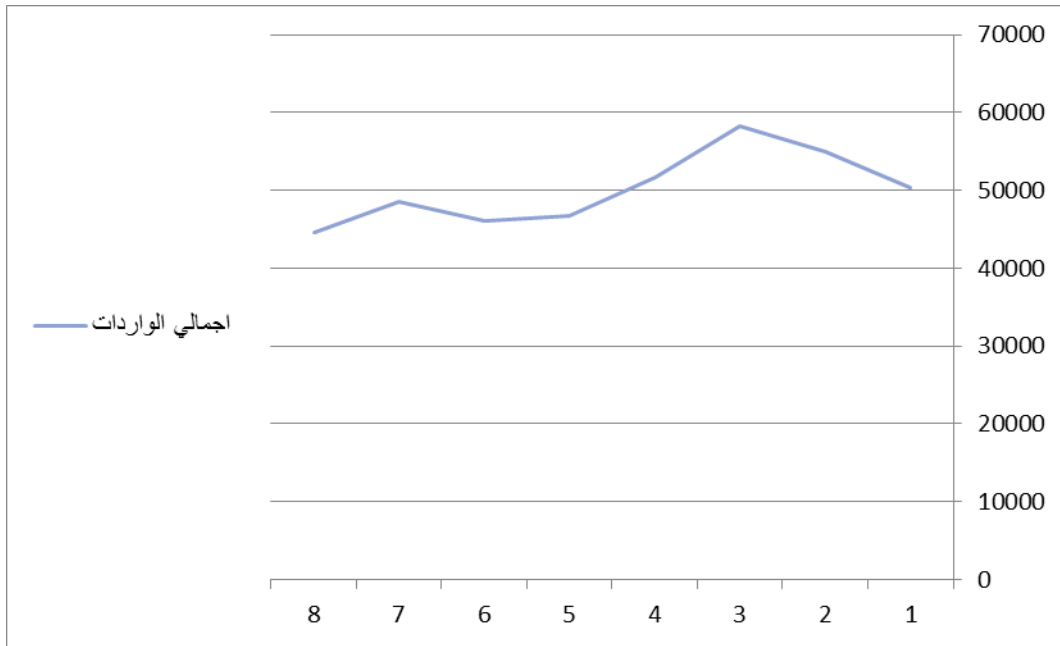
الجدول رقم (03-04): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الواردات	50376	54903	58330	51646	46727	46059	48573	44632

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (03-04): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الواردات الجزائرية تسجل ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى حيث بلغت 50376 مليون دولار سنة 2012، لواصل الارتفاع وتسجل أعلى قيمة تقدر ب 58330 سنة 2014، ويعتبر السبب في هذا الارتفاع المتواصل في الواردات لاتباع الجزائر للسياسة المالية التوسعية بسبب البحوث المالية التي كانت تعيشها الجزائر حيث كانت أسعار المحروقات مرتفعة، وبسبب الانخفاض الحاصل في أسعار البترول

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

واتباع الجزائر لبعض السياسات النقشفية المتمثلة في ترشيد الانفاق والعمل على الحد من الواردات انخفضت هذه الأخيرة لتصل سنة 2019 إلى 44632 مليون دولار.

وتمثل التوزيع السلعي لواردات الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة 2012-2019

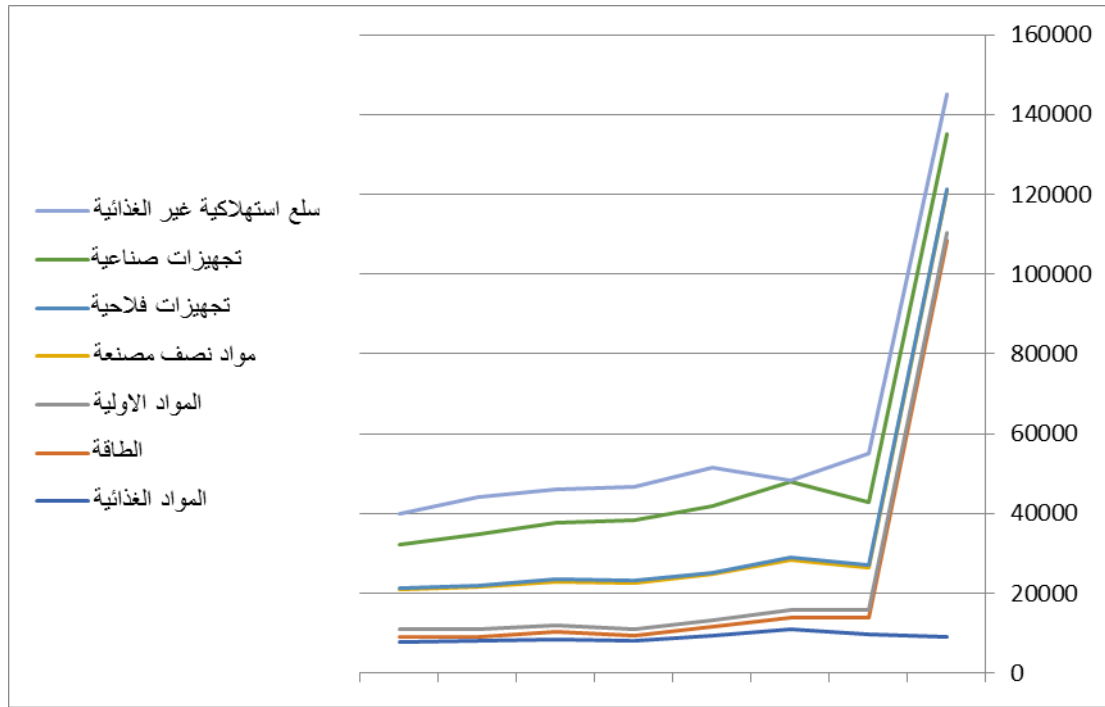
الوحدة: مليون دولار

البيان	الغذائية	الطاقة	المواد الاولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير الغذائية	السنوات	
								القيمة	النسبة %
2012	9023	99555	1839	10629	329	13604	9997	القيمة	
	17.91	9.84	3.65	21.10	0.62	27.00	19.84	النسبة %	
2013	9572	4356	1766	10810	449	15745	12205	القيمة	
	17.23	7.93	3.22	19.69	0.82	28.68	22.23	النسبة %	
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	102.87	القيمة	
	18.87	4.89	3.23	21.84	1.13	32.41	17.64	النسبة %	
2015	9329	2352	1508	11512	579	16593	9773	القيمة	
	18.06	4.55	2.92	22.29	1.12	32.13	18.92	النسبة %	
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	القيمة	
	17.60	2.76	3.34	24.57	1.07	32.94	17.71	النسبة %	
2017	8438	1992	1528	10985	611	13992	8513	القيمة	
	18.32	4.32	3.32	23.85	1.33	30.37	18.48	النسبة %	
2018	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	القيمة	
	16.88	2.01	3.73	21.55	1.11	26.40	19.17	النسبة %	
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	القيمة	
	17.24	3.07	4.30	22.05	0.98	24.30	17.78	النسبة %	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

الشكل رقم (03-05): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

سنقوم بتحليل كل مجموعة سلعية من الواردات حسب الترتيب التالي:

أ- **التجهيزات الصناعية:** هي السلع التي تحتل المرتبة الأولى في الواردات السلعية الجزائرية حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 18906 مليون دولار وكانت في تذبذب حتى سجلت أدنى قيمة لها نسبة 2019، وهذا راجع في الأساس إلى الضعف الكبير في الصناعات المحلية الجزائرية مما اضطررت إلى استيراد الحاجيات من هذه السلع، ولم تنخفض الواردات الصناعية في السنوات التي شهدت تدهور كبير في أسعار البترول رغم تبني الحكومة الجزائرية لسياسة تشجيع المنتج المحلي وإيقافها للاستيراد كمنع استيراد السيارات.

ب- **المواد الغذائية:** تأتي في المرتبة الثانية كأكثر السلع استيرادا حيث أن الجزائر رغم وقوعها في منطقة مناخية جيدة وتوفرها على مساحات كبيرة للزراعة ورغم تشجيع الحكومة للقطاع الزراعي منذ الاستقلال إلا أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث كانت أعلى قيمة 2014 بقيمة 11005 مليون دولار ثم انخفضت هذه القيمة في السنوات الموالية حتى

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

سجلت سنة 2014 بقيمة 11005 مليون دولار ثم انخفضت هذه القيمة في السنوات الموالية على سجلت سنة 2019 قيمة 7694 مليون دولار، كان سبب هذا الانخفاض هو اعتماد الجزائر في سياستها التقشفية على تشجيع الانتاج المحلي.

ت- المواد نصف المصنعة: تأتي في الرتبة الثالثة كأكثر السلع استيرادا إذ أنها تستورد بكميات كبيرة ، حيث شهدت ارتفاع متتالي من سنة 2012 إلى غاية 2014 بقيمة لتصل 11740 مليون دولار، وانخفضت في السنوات الموالية تبعا لانخفاض أسعار البترول من 13992 إلى 10845 مليون دولار بين سنتي 2017، 1019 على التوالي.

ث- السلع الاستهلاكية غير الغذائية: تأتي هذه السلع في المرتبة الرابعة كأكثر السلع استيرادا، حيث تسجل ارتفاع متتاليا تصل سنة 2013 بقيمة 12205 مليون دولار، لتتخفف في السنوات الموالية حتى سجل أدنى قيمة مرت ب 7934 مليون دولار سنة 2019 وذلك بسبب السياسة المالية للتقشفية التي اعتمدها الجزائر.

ج- المواد الأولية: الاستيراد في المواد الأولية ضعيف والسبب في ذلك هو توفر الجزائر على ثروات طبيعية كبيرة جعلها في غنى عن استيرادها، حيث أن قيمتها شهدت تزايد من سنة لأخرى ففي سنة 2012 كانت بقيمة 1839 دولار، وتستمر في التزايد إلى أن تصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 بقيمة 1921 مليون دولار.

ح- الطاقة: تتوفر الجزائر إضافة إلى الطاقات غير المتجددة الطاقات المتجددة، حيث نلاحظ أنها سجلت نسب ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 5 % في أغلب السنوات وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2012 بقيمة 9.84 % وذلك راجع لاعتماد الجزائر على سياسة مالية توسعية. **التجهيزات الفلاحية:** إن نسب استيراد التجهيزات الفلاحية كانت ضعيفة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 611 مليون دولار سنة 2017 وأدنى قيمة 229 مليون دولار سنة 2011.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

المطلب الثالث: تطورات رصيد الميزان التجاري في الجزائر 2012-2020

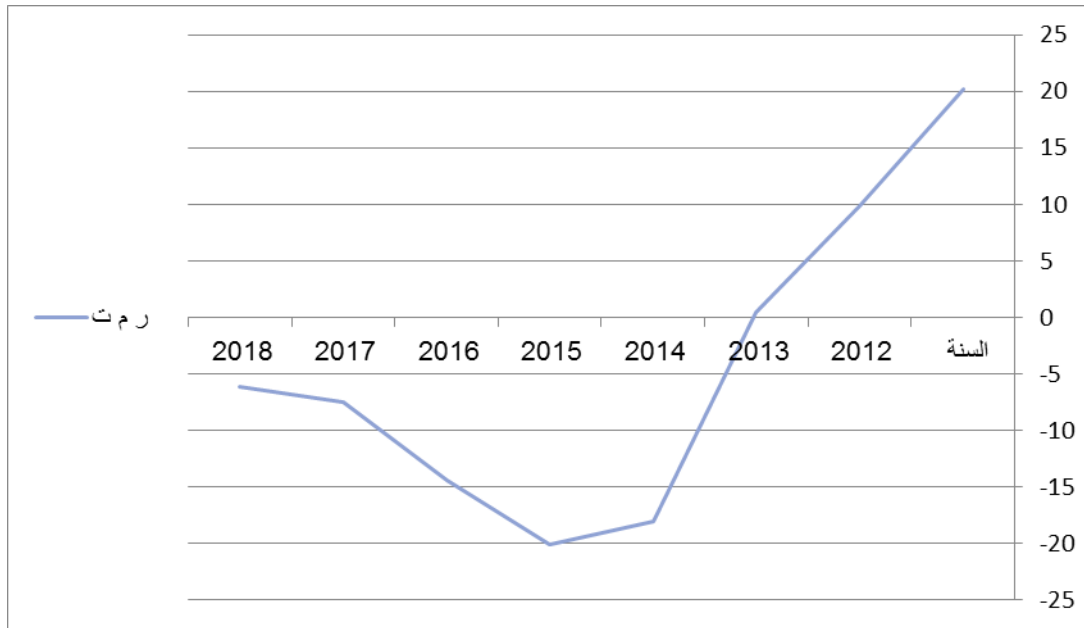
نحاول من خلال هذا المطلب بالتعرف التطورات الحاصلة على الميزان التجاري في الجزائر في الفترة 2012-2019.

الجدول رقم (03-06): يمثل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012-2019
الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ر م ت	20.16	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41	-7.46	-6.11

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية، ونشرات بنك الجزائر.

الشكل رقم (03-06): يمثل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012-2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (03-02)

من خلال الشكل بالإضافة إلى الجدول أعلاه وبالإسقاط مع تطور الصادرات والواردات نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض في الفترات التي ارتفعت فيها الصادرات أي الفترات التي سجلت ارتفاع في أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية، حيث نلاحظ أنه سجل أعلى فائض سنة 2012 برصيد قدره 25.96 مليار دولار ثم بدأ في الانخفاض إلى تسجيل عجز سنة 2015 برصيد قدره 18.08 مليار دولار ليستمر التساقط

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

بشكل ملحوظ حتى سنة 2019 لتسجل رصيد قدره -6.11 مليار دولار وهي أقل نسبة مسجلة راجع ذلك إلى مختلف التطورات المفاجئة التي حصلت بالعالم ما أدى لتعرقل الميزان التجاري الجزائري.

المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر صرف العملة الوطنية على كل من الصادرات والواردات، لنختم في الأخير بمدى فعالية سعر الصرف في معالجة اختلالات الميزان التجاري.

المطلب الاول: أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية

نقوم من خلال هذا المطلب بعرض أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019، والتي جاءت كما يلي.

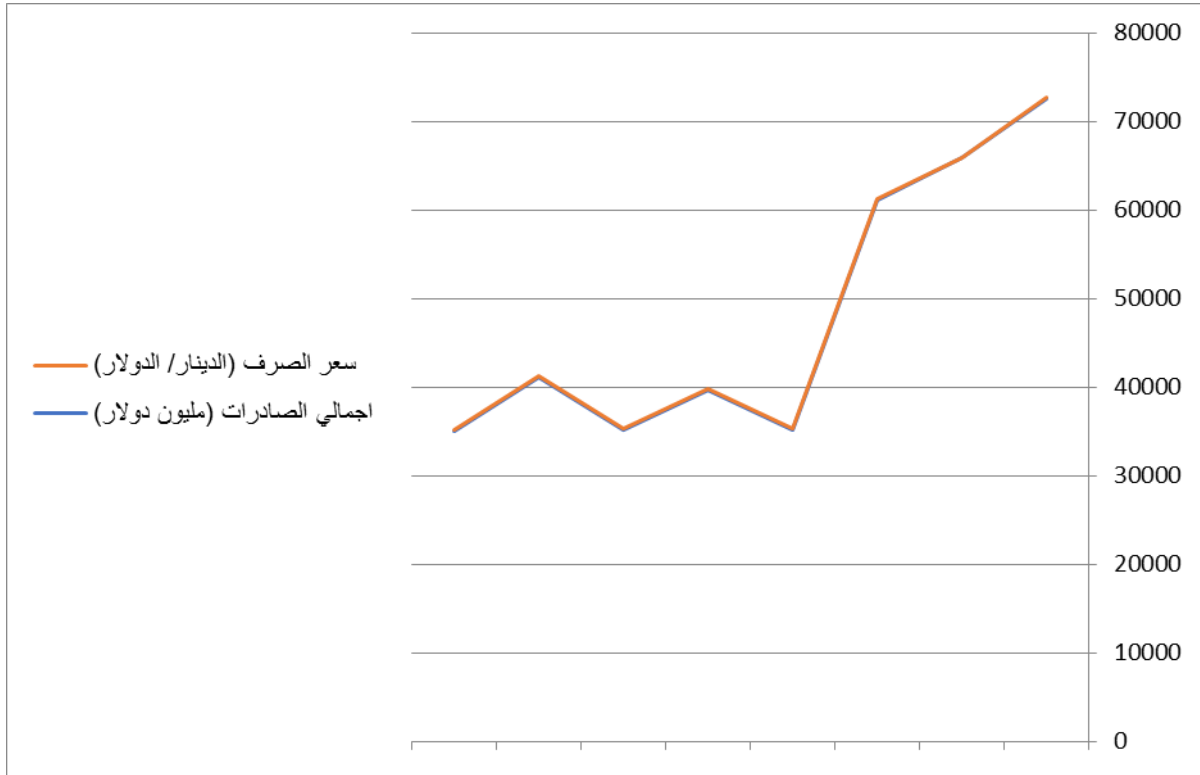
الجدول رقم (03 - 07): تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2012-2019

السنة	الصادرات من المحروقات	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	سعر الصرف (الدينار/ الدولار)
2012	70571	72620	77.53
2013	63662	65823	79.36
2014	58362	61172	80.58
2015	33081	35138	100.69
2016	27917	39698	109.44
2017	33203	35132	110.50
2018	2216	41113	118.5
2019	2068	34994	118

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية، ونشرات بنك الجزائر 2018-2019.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

الشكل رقم (03- 07): تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية 2012- 2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3- 07) والشكل رقم (3- 07) بأن التخفيض التي قامت به الجزائر لم تستطع تحقيق الغاية المرجوة منه، وذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات تتأثر بغير أسعار البترول أكثر منه أسعار الصرف حيث تلاحظ أنها تسجل انخفاض مستمر من 2012 إلى سنة 2019 لتسجل 34994 مليون دولار وهي أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول ومن جهة أخرى تلاحظ انخفاض في سعر الصرف خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2012 77.53 ثم انخفض بشكل كبير بسعر صرف الدينار وذلك لاعتمادها بشكل كبير على الصادرات من المحروقات حيث أسعار البترول مقومة بالدولار.

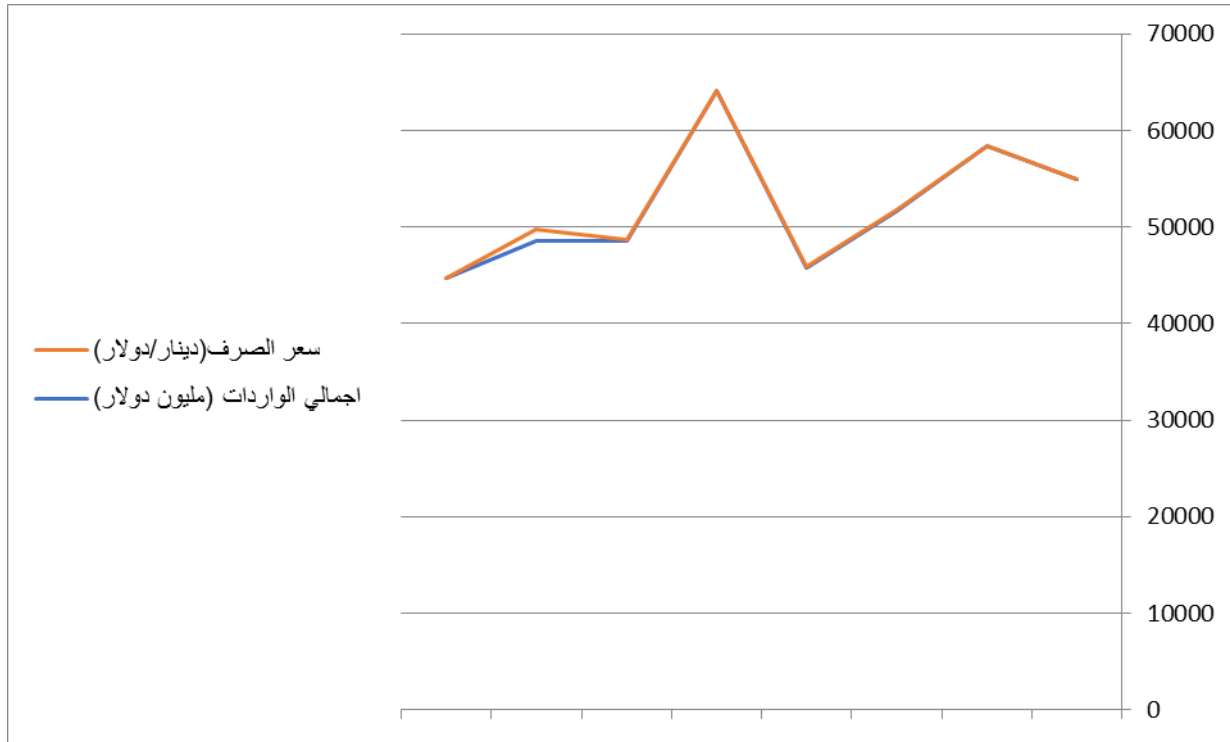
المطلب الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية

نقوم من خلال هذا المطلب بعرض أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2019، والتي جاءت كما يلي.
الجدول رقم (03-08): تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2012-2019)

السنة	اجمالي الواردات (مليون دولار)	سعر الصرف(دينار/دولار)
2012	54903	77.53
2013	58330	79.36
2014	51646	80.58
2015	45727	100.69
2016	64059	109.44
2017	48573	110.96
2018	48573	1185
2019	44632	118

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية، ونشرات بنك الجزائر 2018-2019.

الشكل رقم (03- 08): تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الواردات الجزائرية عرفت تزايد مستمر خلال الفترة لتسجل أعلى قيمة خلال هذه الفترة سنة 2013، راجع ذلك إلى الازمة التي مر بها العالم وانعكاساتها على الاقتصاديات التابعة للبترول وتابعة الاقتصاد للخارج، كما نجد في المقابل أنها سجلت أقل نسبة في فترة الدراسة كان سنة 2019، يمكن أن يكون ذلك بداية تحول في اقتصاد الجزائر، أو راجع ذلك للتغيرات الخارجية، وعموما نلاحظ التراجع المستمر من سنة 2014 في قيمة الواردات، يقابله انخفاض في قيمة الدولار، حيث سجلت الواردات 44632 مليون دولار وفي المقابل انخفاض سعر الصرف حيث سجل 118 دينار / الدولار خلال نفس السنة 2019، ومن المعلوم أن هذا الانخفاض في قيمة الواردات ليس سبب انخفاض قيمة العملة وإنما راجع لسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، والاجراءات المتشددة التي فرضتها على التجارة الخارجية قصد التحكم في الواردات.

المطلب الثالث: أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

نحاول من خلال هذا المطلب بعرض أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على

الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012-2019، فيما يلي.

الجدول رقم (03-09): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائرية

خلال الفترة (2012-2019)

السنة	رصيد الميزان التجاري	سعر الصرف (دينار/دولار)
2012	20.16	77.53
2013	9.88	79.36
2014	0.45	80.58
2015	- 18.08	100.69
2016	- 20.12	109.44
2017	- 14.41	110.96
2018	- 7.46	118.5
2019	- 6.11	118

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية بنك الجزائر.

الشكل رقم (03 - 09): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الجزائري خلال الفترة (2012 - 2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

تلاحظ من خلال الجدول والشكل تذبذب في رصيد الميزان التجاري، حيث حقق أقل فائض سنة 2014 برصيد قدره 0.45 مليار دولار مقارنة بسنة 2012 أين حقق رصيد قدر 20.16 مليار دولار، ليسجل عجز برصيد انطلقا من سنة 2015 برصيد قدره 18.08 مليار دولار، إلا أن سجل عجز قدره 6.11 مليار دولار سنة 2019، وذلك راجع لتراجع أسعار البترول، على الرغم من اعتماد الحكومة على سياسة تخفيض العملة من أجل الحد من العجز، حيث انخفضت من 77.53 سنة 2012 إلى 109.44 سنة 2016 وتستمر في الانخفاض إلى أن تسجل 118 دينار / دولار سنة 2019.

انطلاقا من الدراسة نلاحظ أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الدينار الجزائري لم تكن لها أثر كبير على الميزان التجاري حيث أنه من الملاحظ أنه يتأثر بأسعار البترول

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

أكثر من أسعار الصرف وذلك للاعتماد الجزائر في صادراتها بنسبة كبيرة على البترول، ومنه نستنتج بأن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري طردية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل لتطور نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال والذي مر بعدة مراحل من نظام التثبيت بعملة واحدة إلى نظام التعويم المدار، وقد تناولنا أيضا تطور أسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار، وبعدها قمنا بتحليل الميزان التجاري من خلال دراسة كل من الصادرات والواردات، وقد تبين أن الاقتصاد الوطني يعتمد تقريبا بشكل كلي على قطاع المحروقات.

ومن خلال تحليلنا لأثر تقلبات سعر الصرف الميزان التجاري تبين أن الميزان التجاري عرضة لتقلبات أسعار البترول، وإن سياسة تخفيض العملة سياسة غير فعالة لتحقيق النتائج المرجوة في ظل غياب سياسات مكملة.

الخاتمة

يؤثر سعر الصرف على فعالية الميزان التجاري بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تستخدم مختلف الدول سياسة سعر الصرف من أجل معالجة الاختلالات الخارجية من جهة وتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته من جهة أخرى، والجزائر واحدة من هذه الدول.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري، حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة. ونلخص من هذه النتائج ما يلي:

- سعر الصرف هو مبادلة عملة دولة ما ببقية عملات الدول الأخرى، وهو يتأثر بمجموعة من العوامل المتمثلة أهمها في حالة ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة، إضافة إلى معدلات التضخم.

- يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- لم تتحسن عوائد صادرات الجزائر خارج المحروقات رغم التخفيض المتدرج لسعر الصرف.

- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر من الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.

- يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنة متساوية في جميع الأحوال ، ونوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- يعتبر تراجع سعر صرف الدولار أمام الأورو كمؤشر عن تراجع دور الدولار وزيادة دور الأورو في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا التراجع والانخفاض يتم تحت سيطرة الإدارة الأمريكية التي تدرك بأن هناك حد أدنى للانخفاض بحيث لا تتم الإساءة إلى مكانة الدولار الأمريكي كمهيمن مصرفي دولي، بحيث توظف أمريكا هذا الانخفاض لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

- إن الانخفاض المستمر الذي يشهده الدينار الجزائري مقابل الدولار، وهي سياسة متبعة من أجل تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، لم تؤدي إلى النتائج المطلوبة، فقد شهدت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة نتيجة زيادة الطلب على سلع التجهيز وبالخصوص التجهيزات الصناعية بسبب البرامج التنموية الضخمة المنطلقة خلال هذه الفترة، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد شهدت حصيلتها ارتفاعا ملحوظا وهذا ما يدل على أن السياسات المتبعة لحد الآن في تحفيز هذا القطاع لم تحقق الأهداف المسطرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف القطاع الإنتاجي الذي حال دون توفير السلع بكميات ونوعية جيدة تنافس نظيراتها في الخارج.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال نتائج البحث يمكن أن ندرج بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسياسة سعر الصرف، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة.

- يجب النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافيا وعدم الاعتماد على المحروقات والمواد الأولية.

- العمل على التقليل من حجم الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية.
- يجب ترشيد النفقات واستغلال التدفقات المالية الضخمة الناتجة من ارتفاع اسعار النفط، في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنمية القطاع السياحي وقطاع الخدمات كبديل مستقبلي للمحروقات وخاصة بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من مقومات في هذا المجال.
- يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير نفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتوفير سلع بكميات ونوعية جيدة، وذلك بتشجيع الاستثمار والاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية.
- إصلاح النظام المصرفي الجزائري وإنشاء سوق الصرف الآجلة من أجل تسهيل تغطية مخاطر تقلبات الصرف ، وهذا من شأنه تحفيز الصادرات خارج المحروقات.
- تنويع الاحتياطات من الصرف الأجنبي وعدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- أحمد الأشقر : الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، بدون تاريخ.
- أسامة بشير الدباغ ، أثير عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج عمان، 2002.
- أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.
- حيان أحمد ديب، التسعير والتوزيع، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية سوريا، 2020.
- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.
- السيد محمد أحمد السيرتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012.
- الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
- عبد الرحمان يسري أحمد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، 2004.
- عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

قائمة المصادر والمراجع

- محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود و المصارف ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2002 .
- محمد على إبراهيم العامري : الإدارة المالية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 .
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- منير ابراهيم هندي، إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، .
- وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفة أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

الرسائل الجامعية والمذكرات

- بريزي محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، (2010- 2011) .
- شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

المقالات العلمية والمؤتمرات

- سهام مانع، محمد حداد، أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 01، 2018.
- صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال- خلال الفترة 1998/2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.
- عبد الوحيد صرامة، نوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة "2000-2016"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2018.
- كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم،
- لحو موسى البخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، المجلد 01، 2010.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- مسعداوي يوسف، محاضرات مقياس سياسات وإدارة مخاطر الصرف، مقدمة لطلبة ماستر 01، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020 / 2021.

- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، منشورات صندوق النقد العربي، 2021.
- هادي خليل، تطور نظام النقدي الدولي ونشأة المؤسسات المالية، الجامعة السورية الخاصة، كلية إدارة الأعمال.
- هبة طوال وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، 2019.

المراجع الاجنبية

- Abderrahmane Benlhafsi . " Banque centrale , système bancaire et circuits de financement dans les pays en développement : cas de l'Algérie " , Thèse de doctorat de troisième cycle , Université Paris2 , France , Avril 1986.
- Conseil national économique et social " regards sur la politique monétaire en Algérie " , 2005.
- DEBBOUB Y , " Le nouveau mécanisme économique en Algérie " , OPU , ALGER , 1995
- Fonds Monétaire International , " Algérie : Questions choisies " , Rapport du FMI N ° .05 / 52 , Mai2006 .
- M.A. El - Erian , " Taux de change multiples : l'expérience des pays arabes " Finances et Développement , No 4,1994
- Mohamed - Chérif ILMANE , LES TROIS PHASES DE DEVELOPPEMENT DU SYSTEME BANCAIRE ET MONETAIRE ALGERIEN , in : [www.cread.edu.dz/cinquante-ans /](http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/) Communication 2012 / ILMANE.
- Règlement N ° 07-01 du 03 février 2007 , relatif aux règles applicables aux transactions courantes , avec l'étranger et aux comptes devises
- Reglement N ° 2011-06 du 19 octobre 2011 modifiant et complétant le règlement N ° 07-01 du 03février 2007 relatif aux

règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises.

المواقع الإلكترونية

- مداخلة المدير العام للصرف ببنك الجزائر ، مرجع سبق ذكره // http
www.bank-of-Algeria.dz / docs1.html . 6 -Banque d'Algérie , Note
sur le contrôle de change et la convertibilité du dinar .
: Mars2001.disponible sur le site

- مداخلة المدير العام للصرف ببنك الجزائر السيد محمد واعني براهني " خلال ورشة
العمل حول موضوع ترقية الصادرات خارج المحروقات " المنظم من قبل الوكالة الوطنية
لترقية التجارة الخارجية يوم 26/02/2008 . متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.lesoirdalgerie.com>

- الموقع الإلكتروني: <http://www.uobabylon.edu.iny>.